منظمة
العمل
الدولية

انتقال القطاع الخاص في الكويت إلى اقتصاد منخفض الكربون

دراسة تحليلية واستعراضية

انتقال القطاع الخاص في الكويت إلى اقتصاد منخفض الكربون

دراسة تحليلية واستعراضية

أحمد القادري

متعاون خارجي، منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية 2025

الطبعة الأولى 2025

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي. للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة الموقع التالي https://creativecommons.org/licences/by/4.0/. ويمكن للمستخدم إعادة استعمال أو مشاركة (نسخ وإعادة توزيع) وتكييف (إعادة مزج وتحويل والاستناد إلى العمل الأصلي) كما هو مفصل في الترخيص. ويجب على المستخدم أن يذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي وأن يشير إلى ما إذا تم إجراء تغييرات عليه. لا يُسمح باستخدام رمز واسم وشعار منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالترجمات أو التعديلات أو غيرها من الأعمال المشتقة.

الإسناد - يجب على المستخدم الإشارة إلى ما إذا كان قد تم إجراء تغييرات ويجب أن يستشهد بالعمل على النحو التالي: *[انتقال القطاع الخاص في الكويت إلى اقتصاد منخفض الكربون: دراسة تحليلية واستعراضية، جنيف: مكتب العمل الدولي، السنة. © منظمة العمل الدولية].*

الترجمات - في حالة ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذه ترجمة لحقوق الطبع والنشر الخاصة بمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذه الترجمة أو مراجعتها أو المصادقة عليها من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) الترجمة فقط.*

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: *هذا تعديل لعمل محمي بحقوق الطبع والنشر لمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذا التعديل أو مراجعته أو المصادقة عليه من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتباره تعديلاً رسمياً لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواه ودقته. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) التعديل فقط.*

مواد صادرة عن طرف ثالث - لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي هذا على المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر غير التابعة لمنظمة العمل الدولية والواردة في هذا المنشور. إذا كانت المادة مسندة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدم هذه المواد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على الأذونات اللازمة من صاحب الحقوق وسيكون وحده المسؤول عن أي انتهاك مزعوم.

أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص ولا يمكن تسويته ودياً يحُال إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويلتزم الطرفان بأي حكم يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي لمثل هذا النزاع.

يجب توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى وحدة مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) على البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. ويمكن العثور على معلومات حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الرابط التالي: www.ilo.org/publns

---

رقم ISBN: 9789220417270

رقم DOI https://doi.org/10.54394/EVBW8479

كما يتوفر أيضاً بـ [الإنكليزية]: [Kuwait private sector transition to a low-carbon economy: Analysis and review]

ISBN: 9789220417263 (web PDF)

إنّ التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية وقواعد بياناتها، التي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا عرض البيانات الوارد فيها، لا تنطوي على أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا المنشور هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية أو وجهات نظرها أو السياسات التي تتبعها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

طُبع في لبنان

◄ كلمة شكر وتقدير

لما رأى هذا التقرير النور لولا مساهمات العديد من الأفراد والشركات والدعم القيّم الذي قدّموه. ونودّ أن نعرب عن خالص امتناننا لغرفة تجارة وصناعة الكويت، لا سيّما للسيد فراس العودة والسيد شاكر المصطفى على دعمهما الثابت وتوفيرهما البيانات وانخراطهما البناء في كافة مراحل إعداد البحث. كما نودّ أن نعرب عن امتناننا البالغ للشركات الخاصة في الكويت التي شاركت في البحث، على آرائها القيمة ومشاركتها الفعالة في المشاورات وتعليقاتها الصريحة. ونعرب أيضًا عن تقديرنا للسيد أحمد قادري، بصفته المستشار المسؤول عن هذه الدراسة، لحرصه على جمع البيانات بكلّ عناية وإجراء المقابلات بشكل مناسب وتحليل النتائج بكلّ دقّة، بهدف إعداد هذا التقرير. إن عمله الدؤوب والاحترافية التي عبّر عنها والتزامه بالتميز جدير بالثناء حقًا. وأخيرًا وليس آخرًا، نتقدم بجزيل الشكر إلى الزملاء في منظمة العمل الدولية الذين وفّروا استعراض الأقران وقدموا مساهمات تقنية: السيد خوسيه لويس فيفيروس أنورفي والسيدة سانشير توغشيميج من مكتب أنشطة أصحاب العمل، والخبيرة المتخصصة في الانتقال العادل السيدة ميتي لوند غرانغارد من المكتب الإقليمي للدول العربية.

◄ المحتويات

الملخّص التنفيذي 7
المقدّمة 8
منهجية العمل 10
جمع البيانات 10
تحليل البيانات 11
النتائج والمناقشة 12
الركيزة 1: تقييم شامل للمساهمات المحدّدة وطنيًا والسياسات الوطنية الأخرى 13
الركيزة 2: وعي القطاع الخاص بسياسات تحقيق الاستدامة، والتحديات التي تواجهه في هذا السياق، وما يحتاج إليه للانخراط في هذه المسيرة 15
الركيزة 3: فعالية الأدوات السياساتية الحكومية 20
الركيزة 4: قنوات التواصل بين القطاعَيْن العام والخاص 25
موجز عن الثغرات والتوصيات 28

◄ الأشكال

الرسم 1. الهيكل الاقتصادي لدولة الكويت 8
الرسم 2. لحمة عن منهجية العمل 10
الرسم 3. القطاعات الصناعية التي شملتها الدراسة الاستقصائية 12
الرسم 4. مدى الاطلاع على السياسات الوطنية بشأن الاستدامة وأهداف العمل المناخي. 16
الرسم 5. انخراط المنشأة في عمليات الإبلاغ العالمي 17
الرسم 6. التحديات والحواجز الأساسية التي تعيق تطبيق الممارسات المستدامة. 18
الرسم 7. الحواجز التي تعيق انتقال مؤسسات الأعمال 2023-2027 19
الرسم 8. الممارسات التي تحقّق الاستدامة المعتَمَدة من قبل المشاركين في الدراسة 21
الرسم 9. الأثر المتوقّع لرفع الدعم عن الكهرباء 22
الرسم 10. الأثر الموقّع لرفع الدعم عن الوقود 22
الرسم 11. الأثر المتوقّع لرفع الدعم عن المياه. 23
الرسم 12. تصوّر التواصل بين القطاعَيْن العام والخاص في ما يتعلّق بالعمل المناخي والسياسات بشأن تحقيق الاستدامة . . 25
الرسم 13. تحسين التعاون والتواصل 26

◄ الملخّص التنفيذي

تحدّد هذه الدراسة الثغرات الأساسية التي تعيق انتقال القطاع الخاص في دولة الكويت انتقالًا عادلًا نحو اقتصاد منخفض الكربون وتمنعه، في نهاية المطاف، من الامتثال للمساهمات المحددة وطنيًا. وتسلّط الضوء على الفرص المتاحة أمام الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، للمساهمة في تسريع هذا الانتقال، كما تحدّد التحديات الأساسية، بما في ذلك عدم اتساق السياسات وعدم وضوحها، والقيود المالية والحواجز التنظيمية التي تقوّض التنمية المستدامة في القطاع الخاص. وتوفر نتائج الدراسة معلومات وأفكار قابلة للتنفيذ، ترمي إلى دعم أهداف الحكومة في مجال المناخ من خلال تعزيز انخراط القطاع الخاص.

يتزايد الوعي بقضايا الاستدامة مع انتقال القطاع الخاص ببطء إلى اقتصاد مستدام بيئيًا ومنخفض الكربون. ومع ذلك، لا تتوزع الجهود المبذولة في هذا الصدد بالتساوي: فالشركات العالمية تتبنى بشكل متصاعد معايير الاستدامة الدولية بغية الحفاظ على قدرتها التنافسية، فيما لا تواكب الشركات التي تركّز حصرًا على الأسواق المحلية هذا التوجّه.

ويطرح الإلغاء المحتمل لدعم المرافق مثل الكهرباء والمياه والوقود مزيدًا من المخاطر المالية، لا سيما بالنسبة إلى الصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة، كما أن غياب أو نقص المعلومات بشأن خيارات التمويل الأخضر المتاحة، يحدّ من قدرة الشركات على الاستثمار في التكنولوجيات المنخفضة الكربون. والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم معرضة للخطر أكثر من غيرها بسبب محدودية مواردها (مثل العمال المؤهلين)، ما يعيق قدرتها على تبني ممارسات مستدامة. وسيتطلّب التصدّي لهذه التحديات المتعددة الأوجه، نهجًا منظمًا قائمًا على التعاون، يمنح الأولوية إلى تعزيز التواصل والحوار الاجتماعي والتعاون بين الهيئات العامة والخاصة، إلى جانب اعتماد تدابير محدّدة الهدف للدعم المالي.

من المطلوب اعتماد سياسات منقحة بشأن الاستدامة، بالتشاور الوثيق مع القطاع الخاص، بغية تعزيز البيئة التنظيمية. فهذه الخطوة تضمن اعتماد لوائح واضحة وقابلة للتنفيذ، تيسّر المشاركة الفعالة في المبادرات المنخفضة الكربون. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تدريب القوى العاملة وتجديد مهاراتها والارتقاء بها بغية تلبية المهن الناشئة في اقتصاد أكثر اخضرارًا. ويدعم هذا التركيز على تنمية القوى العاملة انتقالها من القطاعات الكثيفة الكربون إلى الأعمال التجارية وفرص العمل المستدامة الجديدة.

يجب أيضًا تعزيز الآليات المالية وآليات تطوير الأعمال بغية دعم انتقال القطاع الخاص إلى ممارسات منخفضة الكربون. ويؤدي إنشاء تمويل أخضر مشترك بين القطاعات ودعم تخضير المنشآت بالتعاون مع القطاع المصرفي، إلى تعزيز الاستثمار في المشاريع المستدامة، لا سيما بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. بالإضافة إلى ذلك، يضمن اتباع نهج تدريجي لخفض الدعم، مقترنًا مع اعتماد حوافز خضراء، إدارة الأثر الاقتصادي على شركات الأعمال بكلّ فعالية خلال عملية الانتقال.

وفي نهاية المطاف، يُعتَبَر الحوار الاجتماعي ومنصات التواصل بين القطاعين العام والخاص، أمرًا بالغ الأهمية لتيسير الحوار بشأن المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستدامة وتحديث الأطر التنظيمية. ومن خلال الاستفادة من استعداد القطاع الخاص للمشاركة في حوار موسع مع القطاع العام، تشكّل هذه المنصّات قناة اتصال ثنائية الاتجاه، تمكّن القطاع الخاص من المشاركة في المشاريع الوطنية لتحقيق الاستدامة ومواءمة الجهود المحلية مع الأهداف المناخية الشاملة. ومن خلال تنفيذ هذه التوصيات، بإمكان القطاع الخاص الكويتي التغلب على التحديات القائمة والانتقال بشكل أفضل إلى اقتصاد مستدام وقادر على الصمود في وجه الأزمات، ما يساهم في نهاية المطاف في تحقيق أهداف الدولة في مجال المناخ.

◄ المقدّمة

أصبح الانتقال العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون قضية محورية في مواجهة تغير المناخ، ما يستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل جميع القطاعات. وفي الكويت، يُعتَبَر الانتقال بالغ الأهمية لا من أجل الوفاء بالالتزامات البيئية الدولية فحسب، بل أيضًا بغية ضمان قدرة الاقتصاد الطويلة الأجل على الصمود. وبما أنّ الكويت لاعبٌ أساسي في منطقة الخليج، فهي تتمتّع بفرصة التعلم من الممارسات المستدامة الناجحة في المنطقة. إلاّ أنّها تحتاج أولاً إلى معالجة عدد من التحديات الداخلية من أجل الاستفادة إلى أقصى الحدود من قطاعها الخاص وتحقيق المساهمات المحددة وطنيًا.

يهيمن قطاع النفط والغاز على الاقتصاد الكويتي، حيث يشكل 47 في المائة تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي. كما يؤدّي القطاع الصناعي دورًا أساسيًا في البلاد، حيث يساهم بأكثر من 15 في المائة في الاقتصاد، في حين تشكّل الوساطة المالية والتأمين 9 في المائة تقريبًا منه (الرسم 1). ويبيّن هيكل الاقتصاد اعتماد الكويت على الموارد الطبيعية، إلى جانب جهود التنويع المبذولة في القطاعات الأخرى. ومع تصاعد التحديات التي يفرضها تغير المناخ على التنمية العالمية، تمامًا كما هي الحال في العديد من الدول، تواجه الكويت مواضع ضعف متزايدة. فقد بدأت موجات الحر الشديد، والعواصف المطرية الهوجاء، والعواصف الغبارية والرملية المتكررة، وارتفاع منسوب مياه البحر، في إجهاد صحّة الإنسان والمناطق الساحلية والموارد المائية والبنية التحتية. وممّا لا شكّ فيه أنّ العالم أجمع يشعر بآثار تغير المناخ الضارة، لكنّ المناطق القاحلة وشبه القاحلة، على غرار دول الخليج، تواجه مخاطر متزايدة. وإدراكًا منها لهذا الواقع، حدّدت الكويت في الرؤية الوطنية للحكومة 2035 والمساهمات الوطنية المحددة، أهدافًا بيئية طموحة.

◄الرسم 1. الهيكل الاقتصادي لدولة الكويت

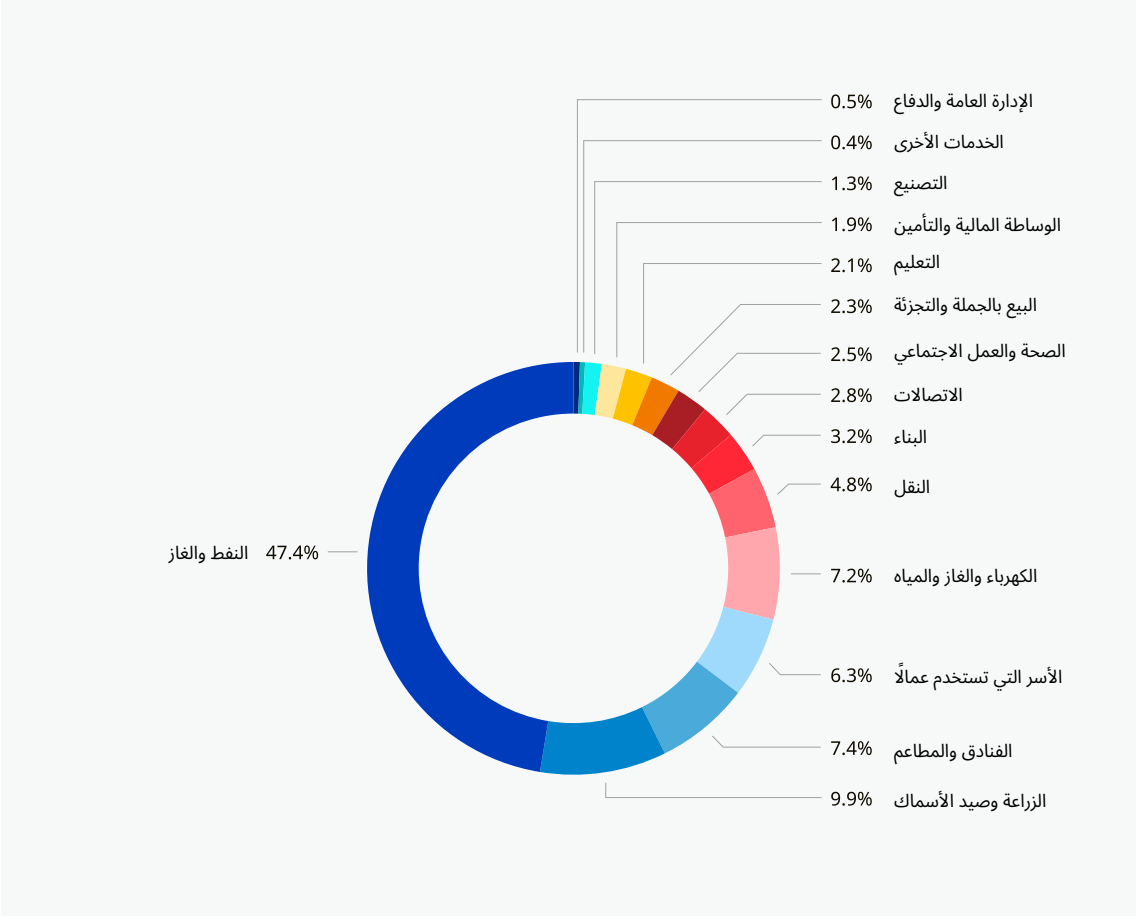

إنّ الكويت ملتزمة بمواءمة أهدافها الإنمائية مع مبادئ اتفاقية باريس وأهداف التنمية المستدامة (خطة التنمية المستدامة لعام 2030). وضمن إطار الرؤية لمستقبل مستدام، تسعى إلى الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وتبنّي مبادئ الاقتصاد الدائري. كما أنّ المساهمات المحدّدة وطنيًا تنصّ على التزام بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 7.4 في المائة بحلول العام 2035، مقارنة مع تقديرات سير العمل كالمعتاد. ويتمّ دعم هذه الغاية من خلال مجموعة من المشاريع الاستراتيجية، لا سيما في قطاع الطاقة الذي يشكّل مصدر الانبعاثات الأساسي. بالإضافة إلى ذلك، تستهدف خطة التكيف الوطنية القطاعات الحيوية، كما تحدّد الثغرات البارزة في قطاعات مثل صيد الأسماك والصناعات البحرية والمياه. وتعكس هذه الإجراءات مجتمعةً نهج الحكومة إزاء التنمية المستدامة، بما يتماشى مع رؤية 2035 وجدول الأعمال العالمي المتعلّق بالمناخ.

وفي حين أن الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون ضروري لدولة الكويت كي تفي بالتزاماتها البيئية وتضمن قدرة الاقتصادي على الصمود على المدى الطويل[1]، إلا أن ذلك سيتحقق إلى حد كبير من خلال تغيير أساليب إنتاج الوقود الأحفوري. كما يجب أن تأخذ الحلول في الاعتبار اعتماد الدولة على النفط. وتتطلب المسيرة نحو الاستدامة استراتيجية متوازنة وتدريجية متعدّدة المراحل، تشمل محطّات تجريبية لبناء القدرات والتوعية. ومن شأن اتباع نهج تدريجي، مدعوم من الحكومة عبر الخطط والحوافز وآليات المساءلة، أن يمكّن القطاع الخاص من الانتقال بفعالية والمساهمة في مستقبل أكثر استدامة.

وقد أدركت غرفة تجارة وصناعة الكويت أهمية إشراك القطاع الخاص في التصدي لتغير المناخ. وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في التحديات الحالية التي تواجه القطاع الخاص وتحديد فرص التحسين والتعاون من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة، والتحليل التنظيمي وتقييم آليات الدعم المالي والتقني.

1. بحسب ما أوجزه مكتب المنسّق المقيم للأمم المتّحدة في المنشور المُعَنون *استكشاف الإجراءات المناخية في الكويت: التركيز على التمويل المستدام بيئيًا*.

◄ منهجية العمل

استخدمت الدراسة الموارد وقنوات التواصل التي وفرتها غرفة تجارة وصناعة الكويت. وتم تحليل البيانات الأولية والثانوية بغية تحديد الثغرات البارزة في الركائز الشاملة الأساسية، ما شكل أساس التوصيات (الرسم 2).

◄الرسم 2. لمحة عن منهجية العمل

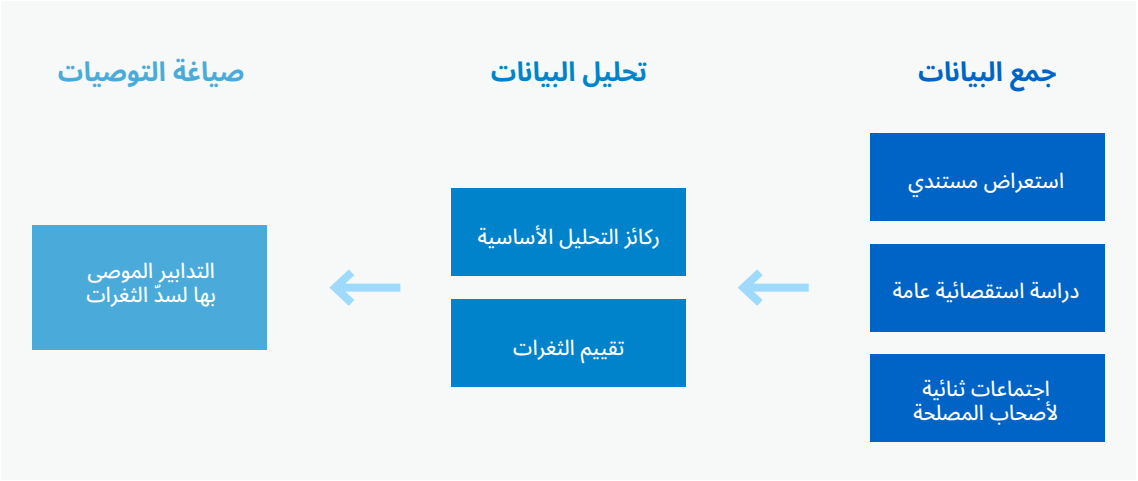

جمع البيانات

تألّفت البيانات الأولية من الردود على الدراسة الاستقصائية والمشاورات المباشرة مع أصحاب المصلحة، فيما انطوت مصادر البيانات الثانوية على استعراض مستندي.

الاستبيان

تم إعداد دراسة استقصائية وتوزيعها على الشركات المسجلة لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت، التي تشكّل الجزء الأكبر من القطاع الخاص في البلاد. وطرحت الدراسة أسئلة حول الجوانب الأساسية في هذا السياق، وساهمت في تحديد أصحاب المصلحة البارزين لإجراء مقابلات معمّقة لاحقة معهم. بالإضافة إلى الأسئلة المرتبطة بنشاط الشركة الاقتصادي وحجمها ووضعها القانوني وغيرها من المعايير الأخرى، جمعت الدراسة الاستقصائية معلومات معمّقة بشأن:

- الوعي بمفاهيم الاستدامة والمبادرات الوطنية؛
- المشاركة في المشاريع الوطنية أو المشاريع المنخفضة الكربون الخاصة بكلّ كيان؛
- التأثير المتوقّع للسياسات المناخية الحالية والمقترحة؛
- متطلبات الدعم التقني والمالي والتحديات الأساسية التي قد تعيق انخراط القطاع الخاص في أنشطة الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون؛
- مستوى التواصل بين القطاعين الخاص والعام في ما يتعلق بالاستدامة والعمل المناخي.

الاستعراض المستندي

شمل الاستعراضُ المستندي للوثائق الوطنية السياساتِ والخطط واللوائحَ وغيرها من الوثائق المتعلقة بالاستدامة البيئية. بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض وثائق السياسات الدولية، لا سيما من دول الخليج، بغية اعتماد معايير واضحة، فضلاً عن فهم تأثير التدابير المُتَّخَذة في تلك البلدان.

وقد حددت عملية الاستعراض المستندي ما يلي:

- المشاريع والسياسات الوطنية المعنية بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ومشاركة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في هذه المشاريع؛
- السياسات المعنية بتغير المناخ وخطط التنفيذ والمشاريع المستدامة بيئيًا في الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان؛
- الأشخاص المحتمل عقد مقابلات معهم، وتم اختيارهم على أساس أهميّتهم في القطاعات الصناعية التي تعنيهم وحجم تمثيلهم لها.

المقابلات مع أصحاب المصلحة

بهدف التحقق من صحة الثغرات التي تم تحديدها في الاستعراض المستندي والدراسة الاستقصائية واستكشافها، أُجرِيَت مقابلات على مرحلتين:

أ. **المقابلات خلال المرحلة المبكرة.** ركّزت هذه المقابلات على أصحاب المصلحة من القطاع الخاص الذين يتركون بصمة بارزة من غازات الدفيئة، وبالتالي يتمتّعون بإمكانات كبرى للتخفيف من آثار تغيّر المناخ. ومثّل المشاركون في هذه المقابلات بصورة أساسية، شركات من القطاعات ذات الانبعاثات العالية مثل الطاقة والنقل والتصنيع.

ب. **المقابلات خلال المرحلة المتأخّرة.** في المرحلة التالية، تم اختيار أصحاب المصلحة على أساس الاستعراض المستندي. ما كفل استشارة عينة تمثيلية من أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تحليل البيانات

تم أوّلاً النظر في القوانين والسياسات البيئية الكويتية والتقارير الدولية والاستعراضات السنوية. كما تم تحليل البيانات المتعلقة بالانبعاثات في البلاد بغية تحديد القطاعات ذات الانبعاثات العالية وحصة القطاع الخاص من هذه الانبعاثات. وفي مرحلة ثانية، سلّطت وثائق من دول خليجية أخرى الضوء على كيفية معالجة التحديات المشتركة، وما إذا كان بإمكان الكويت أن تكييف أي حلول منها. أمّا البيانات الثانوية والأولية فتمّ تحليلها وفقًا للركائز الأربع التالية:

أ. تقييم شامل للمساهمات المحددة وطنيًا والسياسات الوطنية الأخرى؛

ب. وعي القطاع الخاص بقضايا الاستدامة، إلى جانب التحديات التي تواجهه والدعم المطلوب كي يشارك في الانتقال المنخفض الكربون؛

ج. فعالية الأدوات السياساتية الحكومية في تعزيز الممارسات المستدامة المنخفضة الكربون في مؤسسات الأعمال الخاصة؛

د. قنوات التواصل بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستدامة وفعاليتها في تبادل المعلومات في الاتجاهين.

حدد التحليل الثغرات الأساسية ضمن إطار كل ركيزة. وساهمت الأدلة الداعمة المستمدة من المقابلات والمعايير الإقليمية في تحديد القضايا الأساسية والمجالات المحتملة للتحسين. وبناءً على الثغرات التي حُدِّدَت، تمت صياغة التوصيات. وينبغي دمج هذه التوصيات في خطط عمل تعالج الثغرات البارزة، وذلك بالتشاور مع القطاع الخاص.

◄ النتائج والمناقشة

شاركت في الدراسة 42 شركة تقريبًا من مجموعة واسعة من القطاعات، ما أتاح أفكارًا ومعلومات معمّقة قيمة بشأن كيفية تأثّر مؤسسات الأعمال بالسياسات المناخية. واعتُبرت العينة تمثيلية، حيث بلغت فواصل الثقة 95 في المائة وهامش الخطأ 15 في المائة. ونصف الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية من المنشآت الكبيرة الحجم، التي يتخطّى عدد موظفيها 150 موظفًا، وثلثها من الشركات الصغيرة الحجم، والباقي من الشركات المتوسطة الحجم. ومثّل المشاركون إما شركات مملوكة للقطاع الخاص (81 في المائة) إما شركات مدرجة في البورصة (19 في المائة). ومن حيث النطاق التشغيلي، تعمل 74 في المائة من المنشآت داخل الكويت وعلى المستوى الوطني حصرًا. وخدمت شريحة أصغر (14 في المائة) الأسواق الإقليمية، فيما كان لـ12 في المائة منها حضور دولي. وغطت الدراسة عشرة أنشطة اقتصادية، مع تمثيل قوي لقطاعات مثل تجارة الجملة والتجزئة والبناء والتصنيع والتمويل، بما في ذلك المصارف (الرسم 3).

◄الرسم 3. القطاعات الصناعية التي شملتها الدراسة الاستقصائية

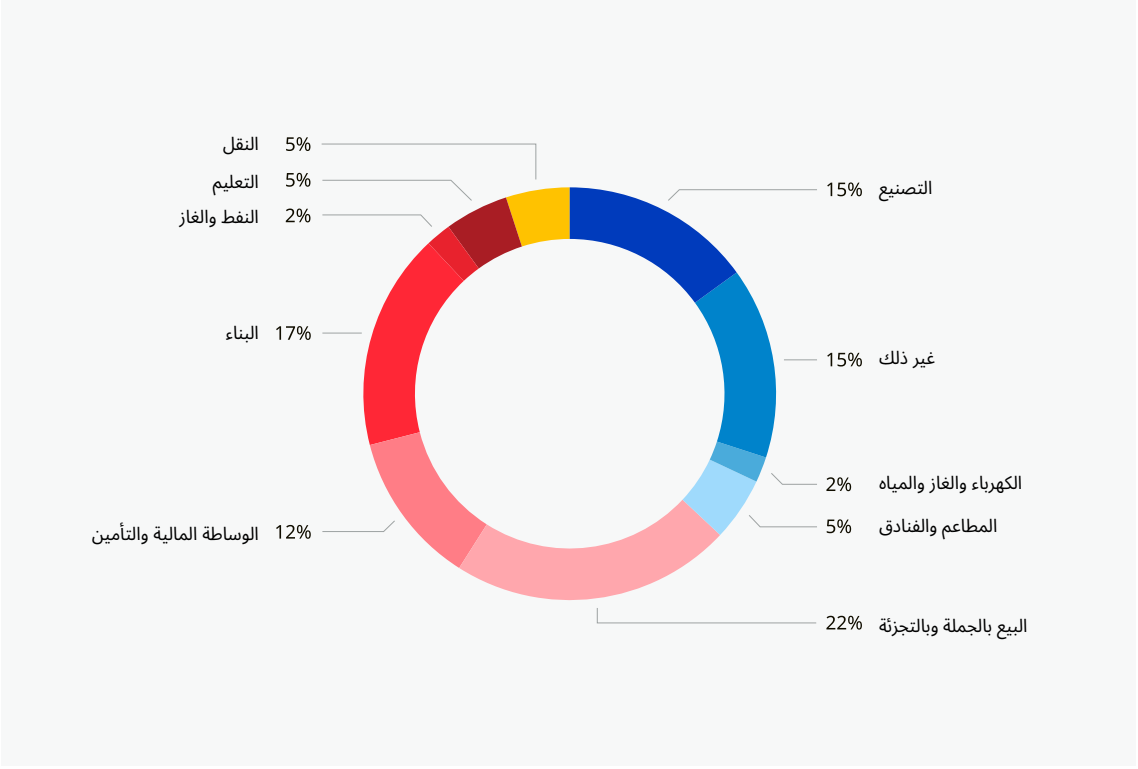

تُعرض النتائج وفقًا للركائز الأربع الأساسية. ويشمل كل قسم فرعي التدابير والسياسات الوطنية ذات الصلة، وآراء أصحاب المصلحة وردودهم على الاستبيان وخلال المقابلات، فضلًا عن المعايير الدولية التي تم تحديدها من البلدان المجاورة.

الركيـزة 1: تقييـم شـامل للمسـاهمات المحـدّدة وطنيًـا والسياسـات الوطنية الأخرى

مـن بيـن العناصـر الأساسـية البـارزة فـي هـذه الركيـزة: (أ) الحـد مـن انبعاثـات غـازات الدفيئـة والتخفيـف مـن آثارهـا؛ (ب) التكيّـف مـع تغيّـر المنـاخ؛ (ج) العوامـل والسياسـات التمكينيـة؛ (د) مسـاهمات القطـاع الخـاص فـي إحـداث تغييـر. وهـذه العناصـر مهمـة لفهم إطار عمل المساهمات المحددة وطنيًا.

الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيف من آثارها

اعتمـدت الكويـت إطـار عمـل محـدّد للتخفيـف مـن انبعاثـات غـازات الدفيئـة، وهـي تطمـح إلى الانتقـال إلى اقتصـاد منخفـض الكربون بحلـول العـام 2035. وتهـدف الكويـت، مـن خلال نهـج طوعـي وطنـي، إلى تجنـب ارتفـاع نسـبة الانبعاثـات مقارنـة مـع تقديـرات سـير العمـل كالمعتـاد. ومـن الجوانـب المحوريـة فـي هـذه الاسـتراتيجية، الالتـزام بخفـض الانبعاثـات فـي المسـتقبل بنسـبة 7.4 فـي المائـة عـن مسـتويات العـام 2035، بحسـب مـا هـو مقـدّر فـي سـيناريوهات "سـير العمـل كالمعتـاد"، مـع تحقيـق التـوازن بيـن النمـو الاقتصـادي والمسـؤولية البيئيـة. ومـن خلال اسـتهداف المشـاريع التـي تدعـم التخفيـف مـن انبعاثـات غـازات الدفيئـة، تشـير الكويـت إلى استعدادها لإعادة تشكيل مسارها الإنمائي ومعالجة المخاطر المناخية في موازاة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

تعتمـد اسـتراتيجية الحكومـة لخفـض الانبعاثـات على مبـدأ "اقتصـاد الكاربـون الدائـري"، الـذي يتضمّـن خفـض الانبعاثـات وإزالـة الكربـون وإعـادة اسـتخدام الكربـون فـي القطاعـات الرئيسـية. ويشـكل قطـاع الطاقـة، الـذي يسـاهم بنحـو 96 فـي المائـة مـن إجمالـي الانبعاثـات فـي البـلاد، محـور التركيـز الأساسـي ضمـن هـذا الإطـار. وقـد نفّـذت الكويـت مشـاريع محـددة، منهـا مـثلًا مشـروع سـدرة للطاقـة المتجـدّدة وعـدد مـن محطـات توليـد الطاقـة ذات الـدورة المركبـة، التـي وسـعت تدريجيًـا مـن نطـاق الجهـود الراميـة إلى التخفيـف مـن انبعاثـات غـازات الدفيئـة. ويمكّـن نمـوذج اقتصـاد الكاربـون الدائـري الكويـت مـن معالجـة الانبعاثـات عـن طريـق التخفيـف مـن الكربـون وإعـادة اسـتخدامه وإعـادة تدويـره فـي قطاعَـي الصناعـة والطاقـة، مـا يولّـد مسـارًا نحـو تخفيـض ملحـوظ فـي البصمة الكربونية.

كمـا اعتمـدت الكويـت أيضًـا حلـولًا قائمـة على الطبيعـة ضمـن إطـار اسـتراتيجيتها للتخفيـف مـن الانبعاثـات. ومنهـا على سـبيل المثـال لا الحصـر، مبـادرات مثـل زراعـة أشـجار المانغـروف، التـي تسـاهم فـي إزالـة الكربـون وتعـزّز قـدرة السـواحل على الصمـود، والاسـتثمارات فـي الحفـاظ على الميـاه ومصايـد الأسـماك المسـتدامة. ولا تخفّـف هـذه التدابيـر مـن الانبعاثـات بشـكل غيـر مباشـر فحسـب، بـل تعـزّز أيضًـا قـدرة القطاعـات الرئيسـية على الصمـود، مـا يسـلّط الضـوء على أهميـة دمـج الاسـتدامة البيئيـة فـي التنميـة الاقتصاديـة. ويـدلّ التركيـز على التخفيـف مـن انبعاثـات غـازات الدفيئـة على الالتـزام بإنشـاء بنيـة تحتيـة واعتمـاد ممارسـات لإدارة الموارد قادرة على تحمّل تغيّر المناخ.

التكيّف مع تغيّر المناخ

تسـتند رؤيـة الحكومـة لاقتصـاد منخفـض الكربـون وقـادر على تحمّـل تغيّـر المنـاخ إلى الالتـزام بالتنميـة المسـتدامة وحمايـة المـوارد. وقـد اعتمـدت الكويـت، إدراكًا منهـا لأثـر تغيّـر المنـاخ المتزايـد على مواردهـا الطبيعيـة والبشـرية، اسـتراتيجية شـاملة للتكيـف مـع ارتفـاع درجـات الحـرارة ومسـتوى سـطح البحـر، ونـدرة الأمطـار، ومحدوديـة المـوارد المائيـة، واشـتداد العواصـف الغباريـة والرمليـة. فهـذه الظواهـر كلهـا تطـرح تحديـات جمّـة على الاقتصـاد والمجتمـع والصحـة العامـة. أمّـا التحـوّل الاسـتراتيجي نحـو القـدرة على الصمـود والإشـراف البيئـي فمتجـذّر فـي الهـدف الأوسـع نطاقًـا الـذي تبنّتـه الحكومـة، والمتمثـل فـي الحفـاظ على التنميـة الاقتصادية في موازاة الحماية من مواطن الضعف المناخية.

وفـي هـذا السـياق، اعتمـدت الكويـت خطـة تكيّـف وطنيـة، تهـدف إلى معالجـة آثـار تغيّـر المنـاخ وبنـاء القـدرة على الصمـود. وتحـدّد خطـة التكيـف الوطنيـة نهجًـا تدريجيًـا متعـدّد المراحـل، حيـث تقتـرح 56 مبـادرة على المـدى القصيـر والمتوسـط والطويـل، بغيـة معالجـة نقـاط الضعـف القطاعيـة، لا سـيما فـي الصناعـات البحريـة والمـوارد المائيـة والمناطـق السـاحلية والصحـة. ومـن خلال فـرض تدابيـر التكيـف، تعتـزم الحكومـة تعزيـز القـدرات القطاعيـة مـن أجـل التكيـف مـع التحديـات الناجمـة عـن تغيّـر المنـاخ، مـع التركيز على دمج الممارسات المستدامة مع استخدام الموارد.

وتؤكـد جهـود التكيـف فـي قطـاع صيـد الأسـماك على التـزام الحكومـة بالحفـاظ على التنـوع البيولوجـي البحـري وتعزيـز مصايـد الأسـماك المسـتدامة. ويقـوم نظـام إلكترونـي للمراقبـة البيئيـة تديـره الهيئـة العامـة للبيئـة، بمراقبـة النظـم الإيكولوجيـة البحريـة

والبيئات الساحلية، في حين أن قاعدة البيانات الإقليمية التعاونية ومركز المعلومات الإقليمي، يوفّران، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، بيانات بالغة الأهمية لإدارة مصايد الأسماك والتخفيف من التآكل والتكيّف مع ارتفاع منسوب مياه البحر.

أمّا قطاع الموارد المائية فيتصدّى للتحديات المتعلقة بندرة المياه من خلال العديد من المشاريع المتقدمة التي تهدف إلى الحفاظ على المياه وإدارة الموارد المائية. ويدير معهد الكويت للأبحاث العلمية تطوير برامج الموارد المائية، وبناء محطات تحلية المياه، ونشر التقنيات الحديثة للحفاظ على المياه واستخدامها على أمثل وجه ممكن. ويشمل ذلك إعادة استخدام مياه الصرف الصحي وإجراء تقييم تقني لاحتياجات البنية التحتية الخاصة بالمياه، بهدف توفير إمدادات مياه قادرة على الصمود في وجه الضغوط المناخية. وتؤكد هذه المبادرات النهج الاستباقي الذي تتّبعه الحكومة من أجل تأمين الموارد المائية في منطقة تُعتبر المياه فيها نادرة لكن ضرورية للتنمية المستدامة.

وفي قطاع الصحة، عزّز بروتوكول الإنذار المشترك الذي وضعته الإدارة العامة للأرصاد الجوية، استعداد البلاد لمواجهة آثار تغيّر المناخ على الصحة. ومن خلال مواءمة الاستراتيجيات الخاصة بالمناطق الساحلية وقطاع الصحة مع أهداف التكيف، أصبحت الكويت أكثر قدرة على مواجهة المخاطر المناخية في مختلف القطاعات المترابطة.

العوامل والسياسات التمكينية

اتّخذت الكويت العديد من التدابير التشريعية التي من شأنها أن تدفع البلاد نحو اقتصاد مستدام منخفض الكربون. ومن الجوانب المحورية في هذا الانتقال، الإلغاء التدريجي لدعم الوقود والكهرباء والمياه في القطاعات التجارية والصناعية. ويتمثّل التشريع الأساسي في قانون حماية البيئة (رقم 42 لسنة 2014)، المعدّل بعض أحكامه بقانون رقم 99 لسنة 2015، الذي يسعى إلى حماية الموارد الطبيعية والحدّ من التلوث والحفاظ على الصحة العامة. ويتناول هذا القانون، الذي ينصّ على 181 مادة، مجموعة واسعة من الشواغل البيئية، انطلاقًا من جودة الهواء وصولًا إلى حماية السواحل، ما يؤكد النهج الشامل الذي تتبعه الحكومة في الإشراف البيئي.

تستهدف أحكام القانون الأساسية كفاءة الطاقة وإدارة الموارد إدارة مستدامة. فالمادتان 122 و123 تلزمان كافة مؤسسات الدولة باستخدام أنظمة توفير الطاقة في منشآتها الجديدة وتمنعان استيراد أي معدّات غير مطابقة لهذه المواصفات. وتلزم المادة 111 الجهات المختصّة بتطوير استراتيجيات بيئية، ووضع أساس تنظيمي لإدارة استهلاك الطاقة في المباني وتعزيز كفاءتها. وتدعم هذه المبادرات مجتمعةً الرؤية الوطنية لمجموعة متنوّعة من مصادر الطاقة، وتهدف إلى رفع حصة المصادر النظيفة والمتجددة بحلول العام 2030، بما يتماشى مع رؤية الأمير الراحل لكويت أكثر اخضرارًا.

كما يشدّد القانون على التكيف مع المخاطر المتعلقة بالمناخ، ويغطي مجالات أساسية منها مثلًا استخدام الأراضي والتنوع البيولوجي وإدارة المياه. وتنظم المادتان 40 و41 استخدام الأراضي لمنع التصحر، فيما تركّز المادتان 88 و89 على معايير الحفاظ على المياه، وهو أمر بالغ الأهمية في منطقة تعاني من ندرة في المياه. أما في ما يتعلّق بالبيئات البحرية فترسي المادتان 66 و99 الأساس لرصد التغيرات الساحلية والاستعداد لارتفاع مستوى سطح البحر. وتعكس هذه اللوائح موقفًا استباقيًا بشأن القدرة على التكيف مع المناخ، ودمج التكيف المناخي في مختلف القطاعات بهدف حماية النظم الإيكولوجية والبنية التحتية، ودعم استجابة الدولة للتحديات البيئية.

تسعى خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت إلى مواءمة أولويات الدولة على المدى الطويل مع رؤية "كويت جديدة"[2] التي تتمحور حول خمسة محاور رئيسية وسبع ركائز تشدّد على الاستثمار والتحسين، بما في ذلك ركيزة بيئية. ومن خلال مجموعة من البرامج والمشاريع الاستراتيجية، تقيس خطة التنمية الوطنية التقدم المحرز على أساس 20 مؤشرًا عالميًا، بهدف أن تحتلّ الكويت مركزًا بين أفضل 35 في المائة من الدول بحلول العام 2035.

بالإضافة إلى ذلك، تتم معالجة التنوع البيولوجي والأمن الغذائي من خلال اللوائح المتعلقة بالصيد المستدام والمحميات الطبيعية. فالقيود المفروضة على الصيد في خليج الكويت، وكذلك الحظر الموسمي على بعض الأنواع، يحميان المخزون السمكي ويحافظان على التنوع البيولوجي. وتتطلب المادة 118 التخطيط لحالات الطوارئ بغية مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية، مثل العواصف الغبارية والرملية والسيول الفجائية. وتهدف الكويت، من خلال تضمين الاستدامة في إطارها القانوني وإذكاء وعي المواطنين بالقضايا البيئية، إلى تعزيز مجتمع يقدّر موارده الطبيعية ويحافظ عليها.

2. رؤية الكويت الوطنية 2035.

مساهمات القطاع الخاص

إنّ رؤيـة الحكومـة لقضايـا تغيّـر المنـاخ، على النحـو المبيـن فـي المسـاهمات المحـدّدة وطنيًـا، طموحـة وتهـدف إلى الحـدّ مـن الانبعاثـات بشـكل كبيـر مـن خلال مجموعـة مـن تدابيـر التخفيـف والتكيـف. إلاّ أنّ ثغـرة ملحوظـة تبـرز فـي هـذا الصـدد، وتتمثّـل فـي عـدم مشـاركة القطـاع الخـاص بشـكل مباشـر فـي هـذه الجهـود. فالعناصـر الـواردة فـي المسـاهمات المحـددة وطنيًـا، بمـا فـي ذلـك خفـض الانبعاثـات وإزالـة الكربـون وإعـادة اسـتخدام الكربـون، تركّـز فـي المقـام الأول على المبـادرات التـي تديرهـا الدولـة والأطـر التنظيميـة، مـن دون أن تلحـظ تعبئـة القطـاع الخـاص. فمـن دون تحديـد أدوار تضطلـع بهـا المنشـآت الخاصـة أو مسـاهمات واضحـة تقدّمهـا، مـن الصعـب تحقيـق غايـات المسـاهمات المحـددة وطنيًـا، نظـرًا إلى أنّ القطـاع الخـاص يمتلـك إمكانـات هائلـة لدفـع الابتكار والاستثمار في الحلول المنخفضة الكربون.

على الرغـم مـن التقـدم المُحـرز على المسـتوى التشـريعي، بمـا فـي ذلـك الإلغـاء التدريجـي لدعـم الوقـود والكهربـاء والميـاه، تفتقـر الكويـت إلى خطـة تنفيـذ منظّمـة لتسـخير انخـراط القطـاع الخـاص بشـكل كامـل فـي الأهـداف المناخيـة. فالعناصـر الأساسـية، مثـل البرامـج التجريبيـة، ومؤشـرات الأداء الرئيسـية القطاعيـة، والحوافـز لتشـجيع الممارسـات المسـتدامة، غيـر متوفّـرة، مـا يحـدّ مـن تحفيـز مؤسسـات الأعمـال على الاسـتثمار فـي التكنولوجيـات الخضـراء أو تعزيـز كفـاءة الطاقـة. وفـي حيـن أن قانـون حمايـة البيئـة يوفـر لوائـح عامـة للطاقـة، إلا أنـه يفتقـر إلى سياسـات وحوافـز محـدّدة الهـدف، مصممـة لتلبيـة احتياجـات القطـاع الخـاص. ومـن الممكـن أن يـؤدي اعتمـاد خارطـة طريـق مفصّلـة تنطـوي على آليـات مسـاءلة وأطـر عمـل قائمـة على التعـاون إلى سـد هـذه الفجـوة، وتعزيـز المسـؤولية المشـتركة ومواءمـة الجهـود العامـة والخاصـة. وتُعتَبَـر هـذه المواءمـة حيويـة لتحقيـق غايـات خفـض غـازات الدفيئة وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود والتأهّب لمواجهة تغيّر المناخ.

فـي نهايـة المطـاف، إذا مـا أرادت الكويـت تحقيـق غاياتهـا الطموحـة لعـام 2035، فـإن سـد الفجـوة بيـن السياسـة العامـة وانخـراط القطـاع الخـاص يبقـى مـن الجوانـب الحيويـة. ومـن شـأن اعتمـاد اسـتراتيجية شـاملة تحـدّد بـكلّ وضـوح دور القطـاع الخـاص، إلى جانـب توفيـر حوافـز وأطـر دعـم منظمـة بشـكل سـليم، أن يسـرّع عمليـة الانتقـال إلى اقتصـاد منخفـض الكربـون. ولـن يـؤدي إشـراك القطـاع الخـاص إلى تعزيـز أثـر السياسـات القائمـة فحسـب، بـل سيشـجع أيضًـا على الابتـكار المسـتدام ويدعـم القـدرة على الصمـود، ويجعل الكويت رائدة إقليمية في مجال العمل المناخي.

الركيـزة 2: وعـي القطـاع الخـاص بسياسـات تحقيـق الاسـتدامة، والتحديـات التـي تواجهـه فـي هـذا السـياق، ومـا يحتـاج إليـه للانخـراط في هذه المسيرة

إنّ مسـتوى الوعـي بسياسـات الاسـتدامة الوطنيـة مقبـول بيـن المشـاركين فـي الدراسـة، حيـث كان 41 فـي المائـة منهـم "مطّلـع على كامـل" الأهـداف الوطنيـة، و48 فـي المائـة منهـم "مطّلـع عليهـا إلى حـد مـا". إلاّ أنّ 12 فـي المائـة مـن المشـاركين لا يزالـون غير مطّلعين عليها أبدًا، ما يسلط الضوء على ثغرة يمكن سدها من خلال التثقيف والتوعية المحدّدة الهدف.

والوعـي بسياسـات الاسـتدامة أقـوى عامـةً بيـن المنشـآت الكبيـرة، حيـث أظهـرت 38 فـي المائـة منهـا مسـتوى عـالٍ مـن الإلمـام بالسياسـات بشـأن الاسـتدامة. وفـي مقابـل ذلـك، عبّـرت المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم عـن مسـتوى أقـل مـن الوعـي، حيـث أظهـرت 19 فـي المائـة منهـا عـدم اطّلاعهـا على السياسـات. ويشـير هـذا الاخـتلاف إلى أن المنشـآت الكبيـرة قـد تتمتّـع بإمكانيـة أكبـر للوصـول إلى المـوارد والهيـاكل الداخليـة التـي تدعـم الوعـي بالسياسـات الحكوميـة والانخـراط فيهـا، فـي حيـن أن المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم أقـل تجهيـزًا أو انخراطًـا بهـا، مـا قـد يؤثـر على مـدى فعاليـة كل قطـاع فـي تحقيـق الأهـداف المناخية (الرسم 4).

◄الرسم 4. مدى الاطلاع على السياسات الوطنية بشأن الاستدامة وأهداف العمل المناخي

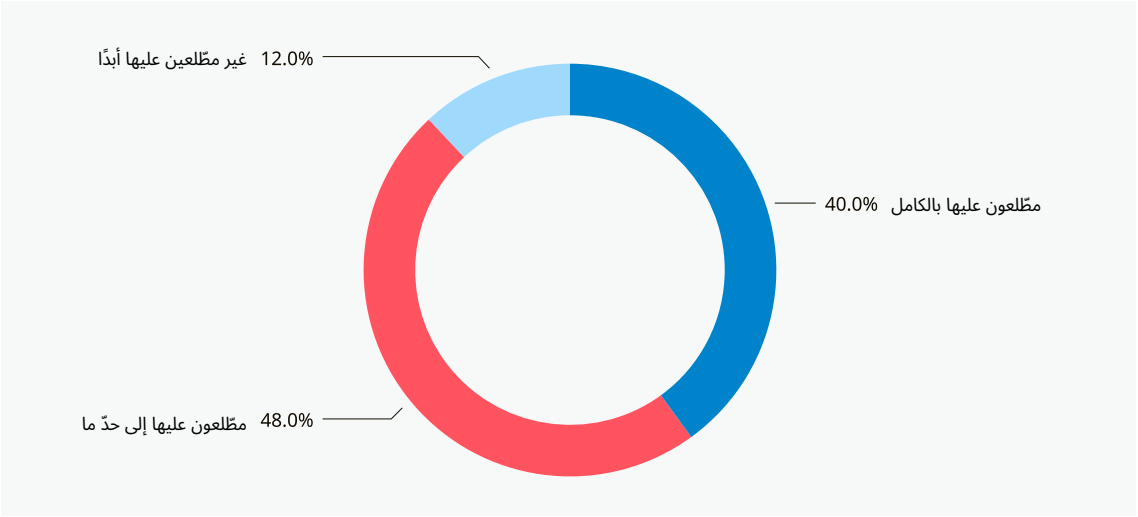

وفقًا لنتائج الدراسة الاستقصائية، فإن 43 في المائة من الشركات التي شملتها الدراسة قد أنشأت نظامًا للإدارة البيئية، فيما تعمل 14 في المائة من الشركات الأخرى على إعداد نظام للإدارة البيئية. إلاّ أنّ بقية المنشآت لم تعتمد نظام إدارة بيئية منظم، ما يعكس التفاوت بين الوعي بسياسات الاستدامة والإجراءات المتخذة. وعند تصنيف الشركات بحسب حجمها، يبرز إلى حدّ ما، تقدّم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنشآت الكبيرة في ما يتعلّق باعتماد نظام للإدارة البيئية (48 في المائة). إلاّ أنّ 43 في المائة تقريبًا من الشركات الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على حدّ سواء، لم تعتمد نظامًا للإدارة البيئية، ما يشير إلى فرصة بارزة لتعزيز اعتماد نظم الإدارة البيئية في جميع المنشآت، ما قد يعزّز بدوره الصلة بين الوعي بالاستدامة والتغيير التشغيلي.

أفاد 74 في المائة تقريبًا من المشاركين في الدراسة بعدم إجراء أي جرد لغازات الدفيئة، في حين أن 17 في المائة فقط قاموا بتحديث قوائم الجرد بوتيرة سنوية. ونظرًا إلى أنّ نظام الإدارة البيئية الفعال يعتمد في الكثير من الأحيان على بيانات جرد غازات الدفيئة لإرشاد استراتيجيات إدارة الانبعاثات وخفضها، فإن غياب التتبع المنتظم لغازات الدفيئة يشير إلى وجود ثغرة خطيرة في هذه الأنظمة. فمن دون بيانات شاملة، يطرح قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الوطنية المتعلقة بالمناخ بعض التحديات، ما يؤكّد الحاجة إلى اعتماد أدوات لرصد الانبعاثات وتدريب في هذا الصدد.

تبيّن نظرة معمّقة إلى الشركات اختلافات في أحجامها. فمن بين المنشآت الكبيرة، حدّثت 29 في المائة منها جردها بوتيرة سنوية، فيما أكملت 5 في المائة منها جردًا لمرة واحدة. إلاّ أنّ 57 في المائة منها لا تقوم بأي تتبع لانبعاثات غازات الدفيئة على الإطلاق. وفي مقابل ذلك، تُظهر المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مستويات أقل من التتبع، حيث أن 5 في المائة فقط منها تُجري عمليات تحديث سنوية و10 في المائة فقط أجرت جردًا لمرة واحدة، ما يترك 81 في المائة منها من دون أي جرد لغازات الدفيئة. ويشير هذا التباين إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه تحديات أكبر في تتبع الانبعاثات بصورة منتظمة، ما قد يؤثّر على مواءمتها مع الأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ.

شاركت 41 في المائة من مؤسسات الأعمال تقريبًا في شكل من أشكال الإبلاغ الدولي عن العمل المناخي، وأعربت 33 في المائة منها اهتمامها بمعرفة المزيد عن الموضوع، لكنها لم تبدأ بالمشاركة بعد، و26 في المائة لم تشارك وليست مهتمّة بالموضوع (الرسم 5).

وعند المقارنة بين أحجام الشركات، تبيَّن أن 43 في المائة من المنشآت الكبيرة منخرطة بنشاط في عمليات الإبلاغ الدولي، وذلك بصورة أساسية من خلال أطر عمل مثل مبادرة الإبلاغ العالمية والإبلاغ عن البيئية والمسائل الاجتماعية والحوكمة. وفي المقابل، لم تشارك سوى 24 في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في أطر الإبلاغ هذه. ومن بين تلك الشركات التي لم تشارك بعد، 43 في المائة من المنشآت الكبيرة مهتمة باكتشاف المزيد عن الموضوع، مقارنة مع 28 في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. إلاّ أنّ 44 في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لم تشارك ولم تكن مهتمة بالإبلاغ الدولي، مقارنة مع 14 في المائة من المنشآت الكبيرة. ولربما تعكس النتيجة التي تشير إلى أن الشركات

الكبيرة كانت أكثر انخراطًا وانفتاحًا على اعتماد ممارسات الإبلاغ الدولي بشكل عام، تمتّعها بموارد أكبر وهياكل راسخة. ومن ناحية أخرى، أظهرت المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عدم اهتمام أكبر وقد تواجه حواجز أكبر تعيق المشاركة. ومن خلال تيسير الوصول إلى أطر الإبلاغ ودعم عملية اعتماد نظم الإدارة البيئية، بإمكان الكويت تمكين القطاع الخاص، لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، من المساهمة بفعالية أكبر في تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ.

أمّا بالنسبة إلى الشركات المنخرطة في الأسواق العالمية، فقد أصبح تطبيق المعايير الدولية أساسي للحفاظ على مكانتها التنافسية. وفيما تواجه الشركات الكويتية ضغوطًا للامتثال، يُزيد عدمُ توفّر سياسات محلية متماسكة من حدة التباين، فلا يبقَ أمام الشركات التي تركّز على الأسواق المحلية، سوى القليل من الأسباب التي تدفعها إلى تبني ممارسات مستدامة. ويهدد هذا التباين عملية اعتماد نهج موحد نحو تحقيق الأهداف المناخية المشتركة، ما يؤكد ضرورة اعتماد نهج شامل يربط بين التفويضات الدولية والحوافز المحلية التي تعزز الانتقال العادل للجميع.

◄الرسم 5. انخراط المنشأة في عمليات الإبلاغ العالمي

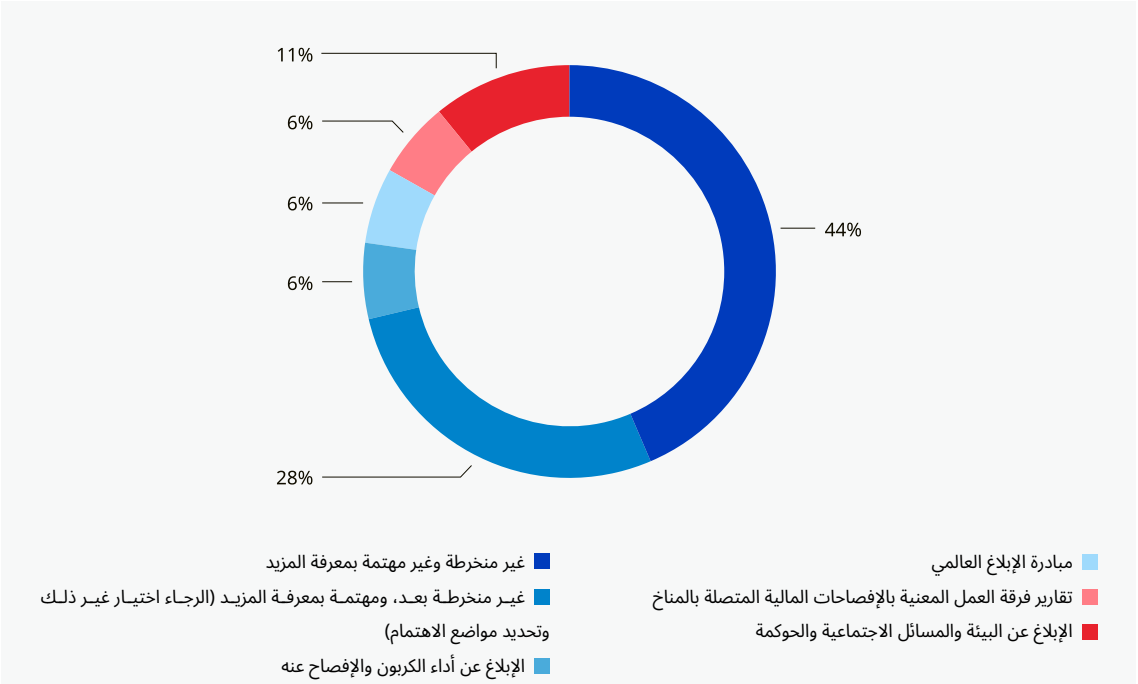

برز عدد من الحواجز التي تعيق المنشآت عند تطبيقها ممارسات مستدامة، مع اختلاف التحديات بين المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ما يعكس التباين بين قدراتها وأولوياتها المختلفة. وأتت أبرز العوائق، بالنسبة إلى المنشآت الكبيرة، هيكلية أو سياساتية:

- أشارت 81 في المائة من المنشآت إلى نقص في الدعم الحكومي أو المساعدة في مجال السياسات، واعتبرت ذلك من الحواجز الأساسية. ما يشير إلى أن الشركات الكبيرة تتأثر بشدة بالأطر التنظيمية. فغياب السياسات الواضحة يولّد حالة من عدم اليقين التشغيلي، ما يصعّب على هذه الشركات الالتزام بأهداف تحقيق الاستدامة الطويلة الأجل.
- تفتقر 67 في المائة من المنشآت إلى البنية التحتية للطاقة المتجدّدة أو غيرها من الخيارات المستدامة الأخرى. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من أن هذه الشركات قد تتمتّع بالرغبة في الانتقال وبالموارد اللازمة لتحقيق ذلك، إلا أنها مقيدة على المستوى اللوجستي.
- أشارت 62 في المائة من المنشآت إلى محدودية طلب المستهلكين على المنتجات المستدامة، ما يخفّف من حافز الاستثمار في العروض المستدامة، ويعكس الدور الذي يؤدّيه استعداد السوق للتخطيط للاستدامة في الشركات الكبيرة.
- أشارت 62 في المائة من المنشآت إلى عدم وضوح القوانين واللوائح والسياسات المتعلّقة بالاستدامة، أو عدم اتساقها. ويؤدي هذا الغموض إلى تقييد التخطيط الفعال، حيث تعاني الشركات من مبادئ توجيهية متضاربة أو غامضة.

أمـا بالنسـبة إلى المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم، فقـد أتـت التحديـات التـي واجهتهـا ماليـة بدوافعهـا، مـع محدوديـة الوصول إلى الموارد:

- أشـارت 71 فـي المائـة مـن المنشـآت إلى نقـص فـي الدعـم الحكومـي أو المسـاعدة فـي مجـال السياسـات. وعـلى الرغـم مـن أهمية الدعم التنظيمي، يبدو أن القيود المالية تؤثر بشكل أكبر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ذكـرت 57 فـي المائة من المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة الحجم أن اللوائح التنظيميـة غير الواضحة أو غير المتسـقة من العوائق البـارزة. وعلى الرغـم مـن أن هـذه المشـكلة تؤثّـر على كلٍّ من المنشـآت الكبيـرة والمنشـآت الصغيرة والمتوسـطة الحجـم، إلا أن أثرها أقل قليلاً على الشركات الأصغر حجمًا. ويعود سبب ذلك على الأرجح إلى تركيزها على المخاوف المالية المباشرة.
- أشـارت 48 فـي المائـة مـن المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم إلى عـدم إمكانيـة الحصـول عـلى التمويـل، باعتبارهـا مـن المشـاكل الأساسـية، ما يؤكد القيـود المالية التي تواجه المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة الحجم، مقارنةً مع المؤسسـات الكبيرة. ويشير ذلك إلى أنّ إمكانية الحصول على رأس المال تشكل حاجزًا بارزًا يقيّد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- أشـارت 43 فـي المائة من المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة الحجم إلى محدوديـة البنية التحتيـة باعتبارها عائقًا، وأشـارت 29 في المائة من المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة الحجـم إلى ارتفاع تكاليف اعتماد تكنولوجيات منخفضة الكربون. وتشـير هذه النسـب المئويـة إلى أنّ القيـود المالية واللوجسـتية تطـرح تحديات جمّة، حتى عندما تكون المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة الحجم مهتمة بتحقيق الاستدامة.

يكشـف التحليـل عـن تفـاوت واضـح فـي التحديـات التـي تواجـه المنشـآت الكبيـرة والمنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم. وتتأثـر المنشـآت الكبيـرة فـي المقـام الأول بالقيـود التنظيميـة والبنيـة التحتيـة، حيـث تحتـاج 81 فـي المائـة منهـا إلى دعـم حكومـي و67 فـي المائـة منهـا تشـير إلى محدوديـة البنيـة التحتيـة. وتبـدو هـذه الشـركات مسـتعدة لتبنـي ممارسـات مسـتدامة، لكنهـا تعانـي مـن عوائـق نظميـة تحـول دون إحـراز أي تقـدم فـي هـذا المجـال. وفـي المقابـل، تتأثـر المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم بشـكل أكبـر بالقيـود الماليـة والقيـود على مسـتوى المـوارد، حيـث تفتقـر 48 فـي المائـة منهـا إلى التمويـل وتشـعر 71 فـي المائـة منهـا بغيـاب الدعـم الحكومـي (الرسـم 6). ويؤكـد هـذا التبايـن كيـف تشـكل القـدرات التنظيميـة والتبعيـات الخارجيـة العوائـق التـي تحـول دون تحقيـق الاسـتدامة. كلا المنشـأتَيْن منفتحـان على الممارسـات المسـتدامة، لكنهمـا يواجهـان عقبـات مختلفـة تحـد مـن قدرتهمـا على الامتثال للأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ بشكل فعّال.

◄الرسم 6. التحديات والحواجز الأساسية التي تعيق تطبيق الممارسات المستدامة

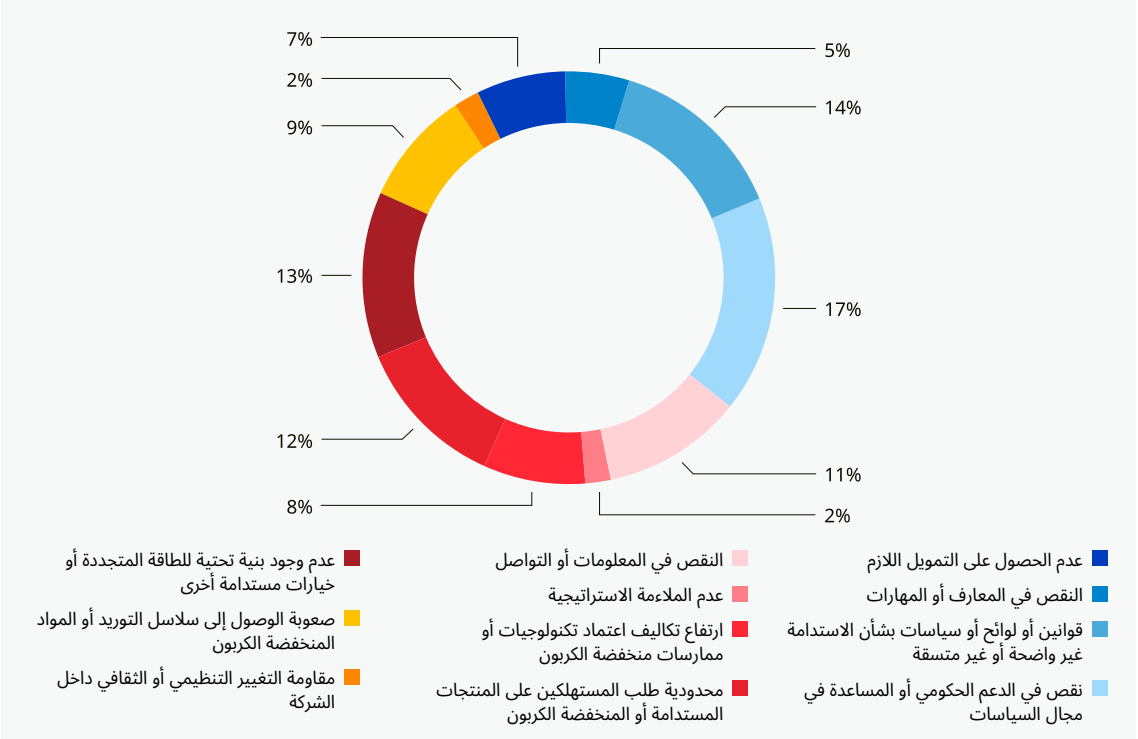

تعـزّز المقـابلات التـي أُجريَـت مـع ممثلـي قطاعـات التعليـم والتمويـل والتصنيـع هـذه النتائـج. فالكويـت تفتقـر إلى تفويضـات تنظيميـة تنازليـة تتعلّـق بالاسـتدامة. وعلى الرغـم مـن الجهـود الفرديـة المبذولـة فـي هـذا الصـدد، لا يـزال هـذا النـوع مـن التفويضات محـدود بسـبب غيـاب نهـج مؤسسـي منظـم. وقـد أكّـد الأشـخاص الذيـن أجريـت معهـم المقـابلات أهميـة الجمـع بيـن اللوائـح التنظيميـة التنازليـة والمبـادرات التصاعديـة، حيـث تسـتطيع الهيئـات أن توائـم جهودهـا بشـكل مسـتقل مـع الأهـداف الوطنيـة التـي حددتها الحكومة. ويعكس هذا النقص في توجيه السياسات التحديات التي أبلغ عنها القطاع الخاص.

أفكار ومبادرات إقليمية

تؤكـد المقارنـة مـع الـدول العربيـة الأخـرى فـي مجلـس التعـاون الخليجـي أهميـة التدخـل الحكومـي والسياسـات المنظمـة. فاسـتراتيجية الإمـارات للتنميـة الخضـراء تعـزّز بنشـاط الممارسـات المسـتدامة مـن خلال التعـاون مـع القطـاع الخـاص. ويشـكّل أسـبوع أبوظبـي للاسـتدامة منصـة حيويـة للحـوار العالمـي بشـأن الاسـتدامة، حيـث يتـم عـرض المشـاريع والتكنولوجيـات التـي تدفـع عجلـة التغييـر.[3] وتنـص اسـتراتيجية دبـي للطاقـة النظيفـة 2050 على تكامـل الطاقـة المتجـددة، كمـا تقـدم حوافـز ماليـة لمؤسسـات الأعمال.[4]

وتوفـر رؤيـة السـعودية 2030 والبرنامـج الوطنـي للطاقـة المتجـددة أطـرًا سياسـاتية واضحـة، تشـجع القطـاع الخـاص على الاسـتثمار بشـكل كبيـر فـي مبـادرات الاسـتدامة.[5] بالإضافـة إلى ذلـك، يعكـس تحديـد يـوم سـنوي للتوعيـة بأهميـة العمـل المناخـي التـزام المملكة بإذكاء الوعي البيئي وتشجيع المشاركة الاستباقية بين مؤسسات الأعمال.[6]

يتطلـب النهـوض بالممارسـات الخضـراء والتنميـة المسـتدامة فـي الكويـت قـوى عاملـة ماهـرة وقـادرة على التكيـف مـع الاقتصـاد المتطـور. فـعلى سـبيل المثـال، يـؤدي الانتقـال إلى مصـادر طاقـة أنظـف إلى تسـريع وتيـرة اختفـاء بعـض الوظائـف مـن القطاعـات الكثيفـة الكربـون. كمـا يتطلـب هـذا الانتقـال تحقيـق التـوازن بيـن النمـو الاقتصـادي والمسـؤولية الاجتماعيـة مـن خلال ضمـان عـدم تـرك أي فـرد خلـف الركـب. وفـي حـال لـم تتـم معالجـة هـذه المسـألة فـي وقـت مبكـر، قـد تظهـر فجـوة فـي المهـارات، مـا يـؤدي إلى فقدان من عفا الزمن عن دوره، وظيفتَه.

وفقًـا للمنتـدى الاقتصـادي العالمـي،[7] بـرزت الثغـرات فـي المهـارات والصعوبـات فـي جـذب المواهـب كحواجـز أساسـية تعيـق التحـول الصناعـي، حيـث ذكـرت 60 فـي المائـة مـن المؤسسـات النقـص فـي المهـارات المحليـة، فيمـا أشـارت 53 فـي المائـة منهـا إلى جـذب المواهـب (الرسـم 7). ويؤثـر حجـم الشـركة بشـكل أكبـر على وجهـات النظـر هـذه: فالمنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة الحجـم أقـل احتمـالاً بنسـبة 20 فـي المائـة مـن الشـركات الأكبـر حجمًـا فـي اعتبـار نـدرة المواهـب مـن العوائـق الأساسـية. وبشـكل عـام، يُنظـر إلى القيـود المفروضـة على المواهـب على أنهـا أكثـر تقييـدًا مـن الناحيـة الاسـتراتيجية مـن توفـر رأس المـال، حيـث تـم تصنيـف النقـص فـي المهـارات فـي أسـواق العمـل المحليـة على أنـه حاجـز بـارز يعيـق الانتقـال أكثـر منـه رأس المـال الاسـتثماري المحدود في معظم القطاعات.[8]

◄الرسم 7. الحواجز التي تعيق انتقال مؤسسات الأعمال 2023-2027

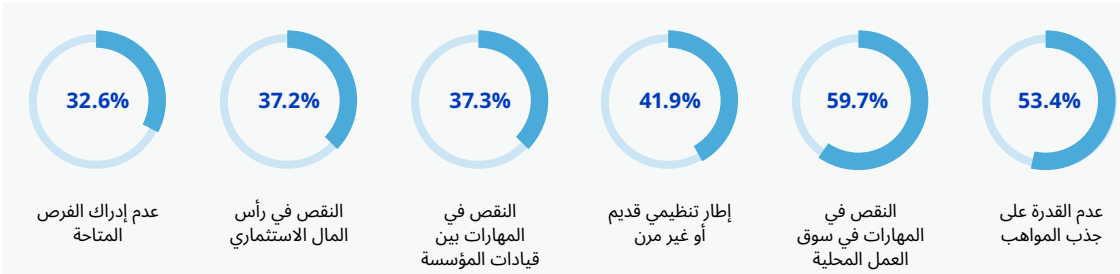

المرجع: المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير بشأن مستقبل الوظائف: معلومات معمّقة – 2023.

3. أسبوع أبو ظبي للاستدامة.
4. استراتيجية دبي للطاقة النظيفة.
5. المملكة العربية السعودية: المساهمات المحدّدة وطنيًا، منقّحة، 2021.
6. منتدى مبادرة السعودية الخضراء.
7. الدراسة الاستقصائية بشأن مستقبل الوظائف، 2023.
8. المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير بشأن مستقبل الوظائف: معلومات معمّقة – 2023.

يؤكد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أنّ السياسات العامة ضرورية لتعزيز الوصول إلى المواهب. ويشير إلى أن مؤسسات الأعمال تَعتبر تمويل التدريب على المهارات أكثر التدخلات الحكومية فعالية لربط المواهب بالاستخدام. وبناءً على ذلك، ينبغي على الكويت تطوير مبادرات تعزّز تنمية القوى العاملة وتجدّد مهاراتها بغية تلبية الفرص الجديدة في المستقبل المنخفض الكربون. وتتطلب معالجة هذه الثغرة برامج تدريب مخصّصة وأنظمة دعم لمساعدة الموظفين على الانتقال بسلاسة إلى الاستخدام المستدام. ويشمل ذلك تطوير مسارات متاحة للعمال النازحين بسبب التحوّل في مصادر الطاقة، بغية اكتساب المهارات اللازمة وتلبية الأدوار الخضراء الجديدة.

فيما يُظهر القطاع الخاص وعيًا متزايدًا بقضايا الاستدامة، إلا أنه لا يزال يواجه حواجز بارزة تعيق التنفيذ. كما أنّ الحاجة ماسة لإضفاء الطابع المؤسسي على الوعي بالاستدامة وتوحيد الجهود بين جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني من خلال اعتماد نهج تنازلي. ومن خلال التعلم من الممارسات الإقليمية والمبادرات الدولية، من الممكن أن تستفيد الكويت من اعتماد استراتيجيات وطنية واضحة وحوافز مالية وبرامج محدّدة لبناء القدرات، بغية تشجيع التبني الشامل لمبادرات الاستدامة في جميع القطاعات.

الركيزة 3: فعالية الأدوات السياساتية الحكومية

تؤدّي السياسات الحكومية دورًا حاسمًا في تشكيل القرارات التجارية في الكويت.[9] وتكشف البيانات المستقاة من الدراسة الاستقصائية والمقابلات التي أُجريَت مع أصحاب المصلحة، أنّ القيود السياساتية، وغياب الحوافز، والمشاكل الهيكلية تشكل تحديات تعيق انتقال مؤسّسات الأعمال إلى ممارسات أكثر استدامة.

إلاّ أنّ الدراسة الاستقصائية كشفت أنّ القطاع الخاص ينخرط بنشاط في بعض التدابير المتّخذة من أجل تحقيق الاستدامة. فقد أفادت أكثر من 75 في المائة من المنشآت أنها تطبق ممارسات كفاءة الطاقة والتحول الرقمي، فيما يركّز أكثر من 50 في المائة منها على إدارة النفايات وإعادة التدوير. وعلى وجه التحديد، يبدو أن تدابير كفاءة الطاقة تلقى صدى قويًا لدى الشركات، على الأرجح نتيجة قدرتها على خفض التكاليف التشغيلية. ومن الممكن أن تشمل هذه التدابير تحسين كفاءة الإضاءة أو تحسين العزل للتخفيف من استهلاك الكهرباء.

كما تساعد مبادرات التحول الرقمي مؤسسات الأعمال على تبسيط العمليات وتخفّف من استخدام الموارد. إلّا أنّ اعتماد التكنولوجيا في مجالات أساسية مثل الطاقة المتجددة والنقل المستدام لا يزال منخفضًا بشكل ملحوظ، حيث أنّ أكثر من 75 في المائة من المنشآت لا تتبع تدابير الطاقة المتجددة وأكثر من 80 في المائة منها تتجاهل وسائل النقل المستدامة ومبادرات الاقتصاد الدائري، ولا تتتبّع البصمة الكربونية (الرسم 8). ويشير هذا المعدل إلى أنه يتم تجنّب الممارسات الأكثر تعقيدًا التي تتطلب رأس مال كثيف، لربما بسبب القيود المالية أو النقص في الحوافز. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يتطلّب الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية أو السيارات الكهربائية، تكاليف مقدمة عالية والتزامًا طويل الأجل، وهو ما قد يُكبّد العديد من الشركات تكاليف باهظة، في غياب أي دعم أو إعانات حكومية. وفي موازاة ذلك، يتطلّب تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري تحولاً في الاستراتيجية التشغيلية قد لا يكون ممكنًا في جميع مؤسسات الأعمال، لا سيما تلك التي لا تتمتّع سوى بموارد محدودة. ويعكس هذا التبني الانتقائي للتكنولوجيا الجديدة محدودية الأطر السياساتية والحوافز المالية المتوفّرة، ما يدفع مؤسسات الأعمال إلى التركيز في المقام الأول على التدابير القابلة للتنفيذ بسهولة.[10]

9. خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت 2020–2025.
10. ميزانية وزارة المالية الكويتية 2024/2023.

◄الرسم 8. الممارسات التي تحقّق الاستدامة المعتَمَدة من قبل المشاركين في الدراسة

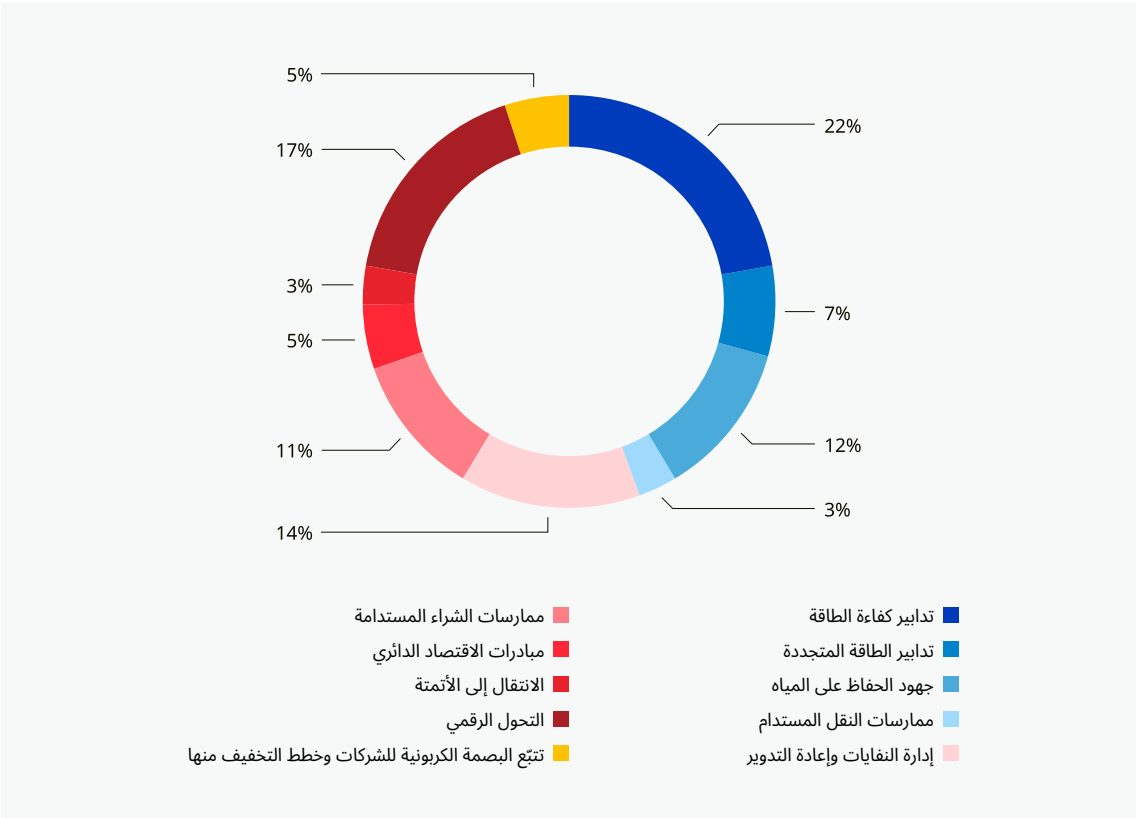

بالإضافة إلى ذلك، أشارت بيانات الدراسة الاستقصائية إلى أنّ إلغاء الدعم الحكومي عن الكهرباء والوقود والمياه قد يؤثّر بشكل بارز على سلوك القطاع الخاص، حيث يَتوقّع 61 في المائة من المشاركين في الدراسة أنّ هذه الخطوة تؤثّر عامةً وبشكل بارز على عملياتهم. وعلى وجه التحديد، تتوقع 67 في المائة من المنشآت الكبيرة و57 في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تأثيرًا بارزًا على أنشطتها التجارية نتيجة رفع الدعم. ومن المتوقّع أن يؤدي ارتفاع تكاليف هذه المدخلات الأساسية إلى فرض ضغوط مالية هائلة على مؤسسات الأعمال، لا سيما في القطاعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة. ومن المتوقّع أن تدرس 50 في المائة من الشركات إمكانية رفع أسعار السلع والخدمات بهدف التعويض عن ارتفاع التكاليف، ما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين والتأثير على الطلب.

دعم الكهرباء

يطرح رفع الدعم عن الكهرباء تحديات هائلة، لا سيما بالنسبة إلى المنشآت الكبيرة التي تعتمد على طاقة مستقرة وبأسعار معقولة. وتُظهر البيانات أن 52 في المائة من المشاركين في الدراسة يتوقعون زيادة بارزة في التكاليف التشغيلية عند رفع الدعم عن الكهرباء، فيما يتوقع 38 في المائة منهم انخفاضًا في هوامش الربح. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع 29 في المائة من المشاركين في الدراسة بروز قيود تقوّض قدرتهم على الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة أو على التوسع، فيما يتوقّع 33 في المائة منهم إعادة هيكلة عملياتهم التجارية أو القوى العاملة لديهم بهدف إدارة ارتفاع التكاليف (الرسم 9).

◄الرسم 9. الأثر المتوقّع لرفع الدعم عن الكهرباء

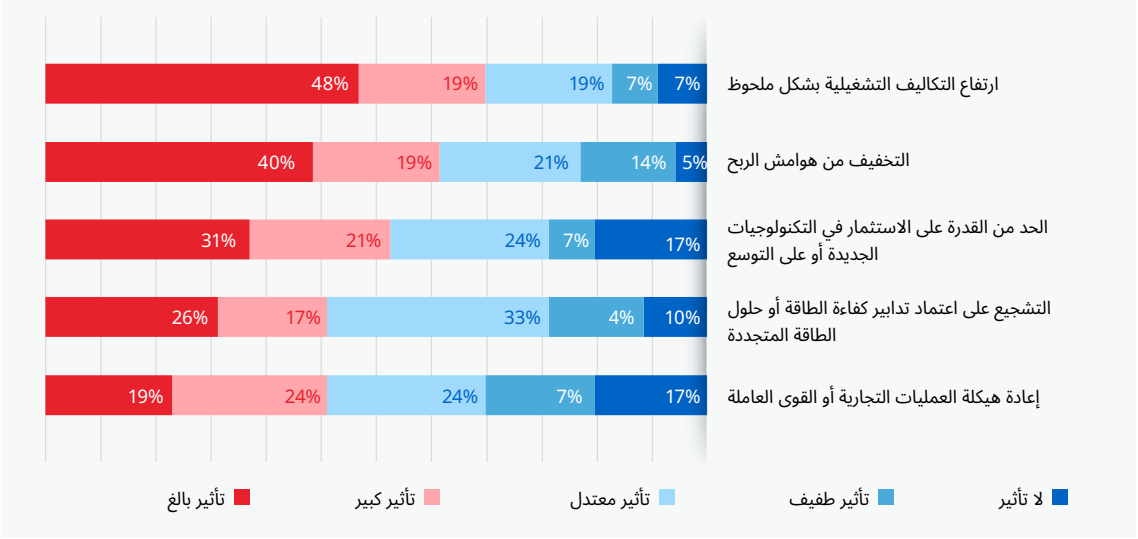

دعم الوقود

مـن المتوقـع أن يؤثّـر ارتفـاع أسـعار الوقود بشـكل ملحوظ على القطاعـات التي تعتمد على الخدمات اللوجسـتية والنقـل والتوزيع. وتتوقع 43 فـي المائـة مـن المنشـآت الكبيرة تقريبًا انخفـاض هوامش الربح نتيجة ارتفاع أسـعار الوقود؛ وقد تواجه المنشـآت التي تقوم بعمليات لوجسـتية واسـعة النطـاق، صعوبـة فـي اسـتيعاب ارتفاع الأسـعار. أما بالنسـبة إلى المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة الحجم، فقد أشـارت 33 فـي المائـة منهـا إلى تحديـات فـي التكيـف مـع ارتفاع أسـعار الوقود نتيجة محدوديـة المرونة الماليـة، ما قد يدفع بعض الشـركات إلى تمرير التكلفة إلى المسـتهلكين، ما يؤثّر بدوره على طلب السـوق (الرسـم 10). بالإضافة إلى ذلك، تُظهر نتائج الدراسـة الاسـتقصائية أنّ مؤسسـات الأعمـال الكويتيـة تتأثـر برفـع الدعـم عـن الوقـود أكثـر ممّـا تتأثّـر برفع الدعـم عـن الكهربـاء أو المياه، مـا يعكـس الاعتماد على الوقـود فـي النقـل وتشـغيل الآلات. ويشـير القلـق المحيـط بهوامـش الربـح والتكاليـف التشـغيلية إلى أنـه، فـي الوقـت الـذي تتوقع فيه مؤسسـات الأعمـال ضغوطًـا ماليـة، فإن نصفها فقط مسـتعد للانتقـال إلى الطاقة المتجددة. ما يشـير إلى أن العديـد منها يخطط لتمرير أسـعار المدخلات المرتفعة إلى العملاء بدلاً من اسـتخدام الطاقة المتجددة، ما يسـلط بدوره الضوء على ضرورة اعتماد حوافز وسياسـات محدّدة الهدف، تشجّع الانتقال إلى الطاقة المتجددة وتمنع نقل التكاليف إلى المستهلكين.

◄الرسم 10. الأثر الموقّع لرفع الدعم عن الوقود

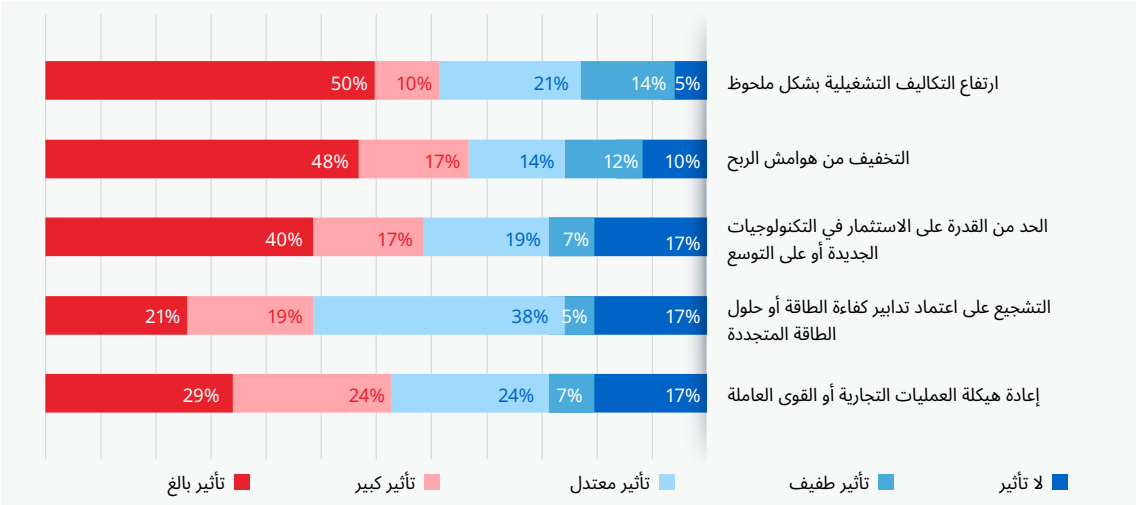

دعم المياه

من المرجح أن يكون لإلغاء دعم المياه تأثير واضح على الصناعات الكثيفة الاستهلاك للمياه، مثل الزراعة وتجهيز الأغذية والمنسوجات. ويتوقع 29 في المائة من المشاركين في الدراسة أن يؤدي ارتفاع أسعار المياه إلى الحدّ من القدرة على الاستثمار في تحسين الكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع 33 في المائة من المشاركين في الدراسة أنّ ارتفاع تكاليف المياه قد يؤدي إلى إعادة هيكلة العمليات التجارية وتكييف القوى العاملة بهدف إدارة النفقات (الرسم 11). وعلى وجه التحديد، قد تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم صعوبة في التكيف مع ارتفاع تكاليف المياه بسبب محدودية الموارد اللازمة للاستثمار في تكنولوجيات توفير المياه.

◄الرسم 11. الأثر المتوقّع لرفع الدعم عن المياه

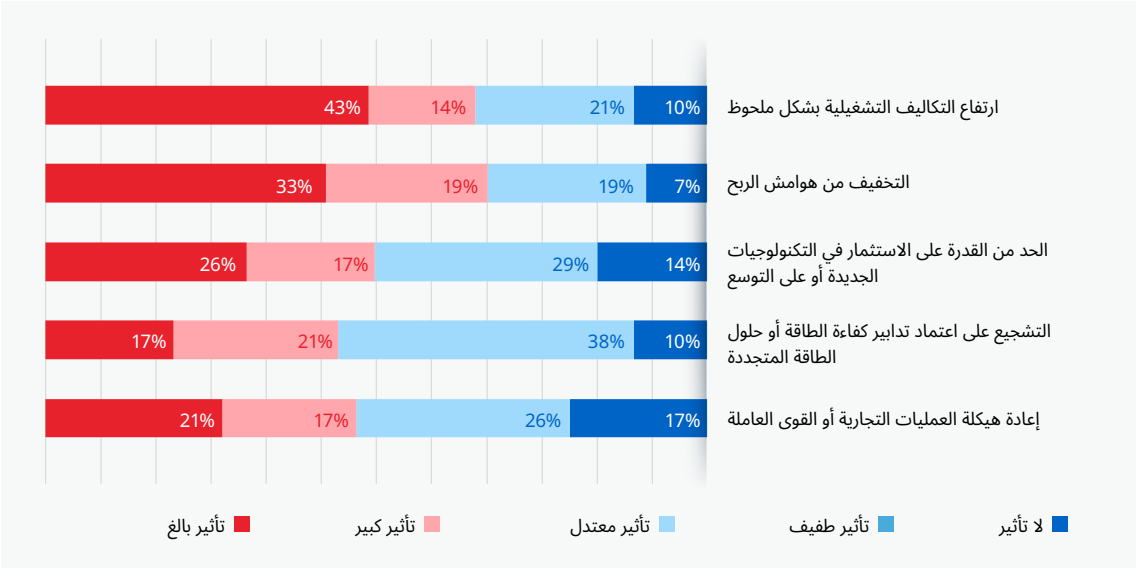

يسلّط هذا التقسيم بحسب نوع الدعم الضوء على الأثر المتباين لرفع الدعم على المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتشكّل هذا الأثر على أساس اعتماد كل قطاع على الكهرباء أو الوقود أو المياه. فالمنشآت الكبيرة معرّضة، نتيجة حجمها ومتطلباتها التشغيلية، أكثر من غيرها لارتفاع تكاليف مدخلات الطاقة والمياه، حيث تعتمد على أسعار مستقرة للحفاظ على الكفاءة والقدرة التنافسية. وفي المقابل، تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تناقضًا واضحًا: ففي حين أن استهلاكها للموارد قد يكون أقل من المنشآت الكبرى، إلا أنّ مرونتها المالية أقلّ منها أيضًا، فيصعب عليها بالتالي استيعاب ارتفاع التكاليف أو الاستثمار في تكنولوجيات بديلة أقل كثافة في استخدام الموارد.

قد تقوّض هذه التحديات التكنولوجية والمالية قدرة الشركات الكبيرة والصغيرة على التكيف مع بيئة منخفضة الدعم. وقد يؤدي الارتفاع المتوقع في النفقات التشغيلية إلى تقييد إعادة الاستثمار، وإبطاء النمو، كما قد يدفع ببعض الشركات إلى إعادة هيكلة عملياتها أو تقليصها بغية إدارة التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يؤدي التأثير المضاعف لهذه التغييرات، المتمثّل في ارتفاع الأسعار التي سيتحمّلها المستهلكون، إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، ما يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الضعيفة في الكويت.

أكدت المقابلات، لا سيما مع ممثلي القطاع الصناعي وقطاع إعادة التدوير، ضرورة انخراط الحكومة انخراطًا شاملًا في تعزيز السياسات البيئية الفعالة. وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أنه على الرغم من وجود سياسات تشجع الاقتصاد الدائري أو إدارة النفايات إدارة محسّنة، إلاّ أنّ فعاليتها تعتمد على تطبيقها المتّسق وتنفيذها على أرض الواقع. فعلى الرغم من أنه قد يُطلب مثلًا من مؤسسات الأعمال فرز النفايات بموجب لوائح الاقتصاد الدائري، إلا أن عدم اتّساق ممارسات جمع النفايات قد يقوّض الجهود المبذولة. فإذا تم جمع النفايات، بعد فرزها، في شاحنة واحدة، ومن ثمّ خلطها مع النفايات الأخرى، قد ترى الشركات أن الامتثال لهذه اللوائح يبقى بلا جدوى. وبالتالي، يتطلّب نجاح السياسات رقابة منهجية وأدوات إنفاذ سليمة، ولربما مؤشرات أداء رئيسية حتى يتمكن مسؤولو البلديات والحكومات من تحديد أولويات هذه المبادرات بشكل هادف.

أفكار ومبادرات إقليمية

توفّر المقارنة الإقليمية للممارسات المُعتَمَدة من أجل تحقيق الاستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي، معلومات معمّقة بشأن النُهج الممكن اعتمادها في الكويت. فعلى سبيل المثال، قامت المملكة العربية السعودية، من خلال رؤية 2030، بتحفيز الاستدامة عبر اقتراح خيارات للتمويل الأخضر، وتفويضات واضحة للطاقة المتجددة وآليات تمويل شاملة. وتنطوي مبادرة السعودية الخضراء على توفير دعم محدّد الهدف لمشاريع الطاقة المتجددة، كما أنّ البرنامج الوطني للطاقة المتجدّدة يشجّع مشاركة القطاع الخاص بنشاط من خلال توفير الحوافز المالية والدعم التنظيمي المبسّط، بغية جذب التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة،[11] والوصول إلى استخدام 50 في المائة من الطاقة المتجددة بحلول العام 2030. ويُستكمل هذا الإطار بإطار التمويل الأخضر، الذي يشجع تمويل المشاريع الخضراء تمويلًا متوائمًا مع البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، ما يشجع القطاع الخاص على الامتثال للأهداف البيئية الوطنية.[12] بالإضافة إلى ذلك، أدّت إصلاحات الدعم إلى تحويل الموارد المالية من الوقود الأحفوري إلى مشاريع الطاقة المتجددة، ما حفّز نمو البنية التحتية مثل محطة سكاكا للطاقة الشمسية ومحطّة دومة الجندل لتوليد الطاقة بالرياح. ويدعم هذا النهج مشاركة القطاع الخاص من خلال آليات تمويل منظمة، ما يولّد مناخًا استثماريًا مؤاتيًا لمبادرات الطاقة المستدامة. ومن خلال الحد من الاعتماد على دعم الوقود الأحفوري، لا تقلّل المملكة العربية السعودية من الانبعاثات فحسب، بل تعزّز أيضًا مكانتها كرائدة في مجال الطاقة المتجدّدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

بالإضافة إلى ذلك، قطعت سلطنة عُمان أشواطًا عملاقة في هذا المجال، من خلال إطلاق معهد الطاقة المستدامة الذي يعزز الابتكار في مجال الطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة. وتسعى هذه المبادرة إلى إشراك القطاع الخاص بنشاط من أجل تطوير حلول عملية تتماشى مع الأهداف الوطنية في مجال الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تسلط استراتيجية عُمان لإدارة النفايات الضوء على الجهود الرامية إلى إعادة التدوير والحدّ من النفايات، كما تعزّز الانتقال إلى الاقتصاد الدائري وتشجّع مشاركة القطاع الخاص على اعتماد ممارسات مستدامة لإدارة النفايات.[13]

أمّا الإمارات العربية المتحدة فقد أعدّت من جهتها سياسات مختلفة ضمن إطار مبادرة الاقتصاد الأخضر واستراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، بغية النهوض باستثمارات القطاع الخاص.[14] ومن خلال التخفيضات الضريبية والقروض الخضراء ودعم مشاريع الطاقة المتجدّدة، أظهرت الإمارات العربية المتحدة كيف يمكن للحوافز المصممة بشكل سليم أن تجعل الاستدامة جذابة من الناحية المالية.[15] ويشكل مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية مثالاً على نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص في النهوض بالطاقة المتجددة على نطاق واسع.

أما في قطر، فقد أدت الرؤية الوطنية 2030 إلى تحقيق تقدم ملحوظ في التنمية الحضرية المستدامة، من خلال دعم مبادرات الطاقة الشمسية وإدارة النفايات.[16]

وبالمقارنة مع هذه البلدان، ركّزت الكويت على إلغاء الدعم كأداة لتغيير سلوك القطاع الخاص من دون أن تقدم أي حوافز أو دعم تقني أو حتى من دون تبنّي أي استراتيجية وطنية واضحة في هذا الصدد. وفي حين قامت البلدان المجاورة بإصلاح الدعم تدريجيًا إلى جانب اعتماد آليات لحماية الأسر المنخفضة الدخل، ودعم التحولات في قطاع الأعمال، تفتقر الاستراتيجية الكويتية إلى تماسك السياسات وإلى الدعم المالي المحدّد الهدف الضروري لانخراط القطاع الخاص على نطاق أوسع في الطاقة المتجدّدة والنقل المستدام وممارسات الاقتصاد الدائري. وفيما تركّز الشركات على تدابير منخفضة التكلفة نسبيًا مثل كفاءة الطاقة، فإن المبادرات الشاملة، مثل الطاقة المتجدّدة ووسائل النقل المستدامة وممارسات الاقتصاد الدائري أقل انتشارًا. وينبغي التركيز على بناء قدرات القطاع الخاص من خلال إشراكه بشكل هادف في المشاريع والمبادرات الحكومية الرامية إلى تحقيق الاستدامة.

ومن خلال التعلم من الممارسات الإقليمية، بإمكان الكويت أن تعزّز إطارها السياساتي من خلال استحداث وتفويضات وطنية واضحة معنيّة بالاستدامة، لكلّ من القطاعين العام والخاص، ورسم مسار واضح نحو تحقيق الانتقال الفعلي نحو مستقبل أكثر استدامة. بالإضافة إلى ذلك، من شأن إزالة الحواجز أمام التمويل الأخضر، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في المشاريع الاستراتيجية، أن يولّد بيئة تحفّز مؤسسات الأعمال على متابعة مبادرات تحقيق الاستدامة الفعلية، التي تتماشى مع الأهداف الوطنية.

---

11. Islam, Md Tasbirul and Amjad Ali, "Sustainable Green Energy Transition in Saudi Arabia: Characterizing Policy Framework, Interrelations and Future Research Directions", May 2024.
12. إطار التمويل الأخضر، المملكة العربية السعودية.
13. Okedu, Kenneth E., Hind F. Barghash, and Husam A. Al Nadabi, "Sustainable Waste Management Strategies for Effective Energy Utilization in Oman: A Review", 9 February 2022.
14. استراتيجية دبي للطاقة النظيفة.
15. تحديث المساهمة الثانية المحدّدة وطنيًا، الإمارات العربية المتّحدة، 2023.
16. كهرماء. "كهرماء تطلق خدمة BeSolar لتركيب نظم الطاقة الشمسية الموزعة من شمس قطر لمستقبل مستدام"، 18 آب/ أغسطس 2024.

الركيزة 4: قنوات التواصل بين القطاعَيْن العام والخاص

يتطلّب تنفيذ السياسة الوطنية تنفيذًا ناجحًا، تواصلاً فعالاً وقنوات مفتوحة بين القطاعين العام والخاص. وقد تؤدي العوائق في التواصل إلى اختلالات حرجة، وإهدار الجهود وضعف المشاركة في البرامج المقترحة.

كشفت الدراسة الاستقصائية عن ثغرة بارزة في التواصل الفعال بين القطاعين العام والخاص بشأن العمل المناخي والاستدامة، حيث صنفت 62 في المائة من الشركات هذا التواصل بأنه ضعيف أو ضعيف جدًا (الرسم 12). ومن بين المنشآت الكبيرة، صنّفت 52 في المائة منها التواصل بأنه ضعيف و19 في المائة بأنه ضعيف جدًا، ولم تصنف أي منها التواصل بأنه ممتاز. ويعكس هذا المستوى المرتفع من عدم الرضا على الأرجح توقعات المنشآت الكبيرة بالتعاون مع الحكومة والحصول على توجيه أوضح منها. وفي المقابل، صنفت 33 في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التواصل بأنه ضعيف و19 في المائة منها بأنه ضعيف جدًا، فيما اعتبرته 10 في المائة منها ممتازًا. ويسلّط التصور الضعيف في الغالب للتواصل مع الحكومة الضوء على الحاجة إلى مزيد من المواءمة والدعم للشركات من أجل تحقيق أهداف الاستدامة الوطنية.

◄الرسم 12. تصوّر التواصل بين القطاعَيْن العام والخاص في ما يتعلّق بالعمل المناخي والسياسات بشأن تحقيق الاستدامة

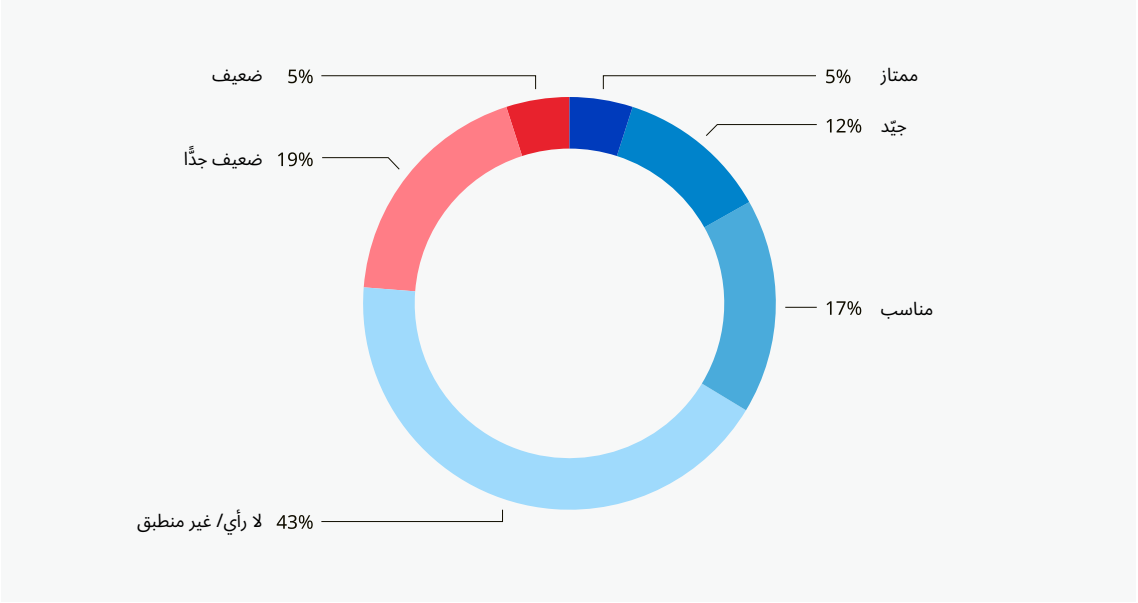

في موازاة ذلك، عندما سُئل المشاركون في الدراسة عما إذا كانوا منخرطين في أي مشاريع أو مبادرات على المستوى الوطني تتعلق بالاستدامة أو الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، أشاروا جميعًا إلى أنهم لم يشاركوا في أي من هذه المشاريع، ما يؤكد الانفصال العام بين القطاعين العام والخاص في ما يتعلّق بالعمل المناخي. وهذا يشير بشكل صارخ إلى أنّ الحوار الاجتماعي غير الكافي يعيق التعاون في مجال الأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ. ويكتسي تحسين آليات التواصل أهمية بالغة لتوليد بيئة داعمة وتعزيز انخراط القطاع الخاص ومواءمة الجهود الرامية إلى تحقيق اقتصاد مستدام منخفض الكربون.

ومع ذلك، برز اهتمام قوي بإنشاء قنوات اتصال أفضل مع الحكومة. واقترح 70 في المائة تقريبًا من المشاركين في الدراسة، إنشاء منصة على الإنترنت لعرض آخر المستجدات بصورة منتظمة والرد على الاستفسارات المتعلقة بالسياسات، ما يشير إلى تفضيلهم الحصول بكلّ سهولة على معلومات متسقة. بالإضافة إلى ذلك، فضّل 60 في المائة من المشاركين في الدراسة إجراء مناقشات مباشرة وشاملة تضم جميع كيانات القطاع الخاص، ما يعكس الرغبة في المزيد من الانخراط الشخصي (الرسم 13).

ومن بين المنشآت الكبيرة، أعربت 76 في المائة منها عن اهتمامها بإنشاء منصة على الإنترنت، ما يدل على تفضيل الآليات المنظمة التي يسهل الوصول إليها، فيما أشارت 52 في المائة من المنشآت إلى رغبتها في عقد جلسات مشاركة

مباشـرة مـع المسـؤولين الحكوميـين. مـا يشـير إلى أنـه فـي حيـن أن المنشـآت الكبيـرة تقـدر أدوات التواصـل الرقمـي، إلا أنهـا تسعى أيضًا إلى الحصول على فرص لإجراء مناقشات استراتيجية لضمان التعبير عن مخاوفها.

أما بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، فقد أيدت 57 في المائة منها فكرة المنصة الإلكترونية، لكن 66 في المائة منها أعربت عن تفضيلها المناقشات المباشرة والشاملة مع الجهات الحكومية. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من أهمية الحلول الرقمية، إلا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تمنح الأولوية للتفاعلات الشخصية التي تسمح لها بالتعبير عن مخاوفها بشكل مباشر، ما قد يشير إلى أنها تشعر بأنها منفصلة عن المناقشات السياساتية وتفضل أشكال المشاركة التي يمكنها الانخراط فيها بكلّ فعالية.

◄الرسم 13. تحسين التعاون والتواصل

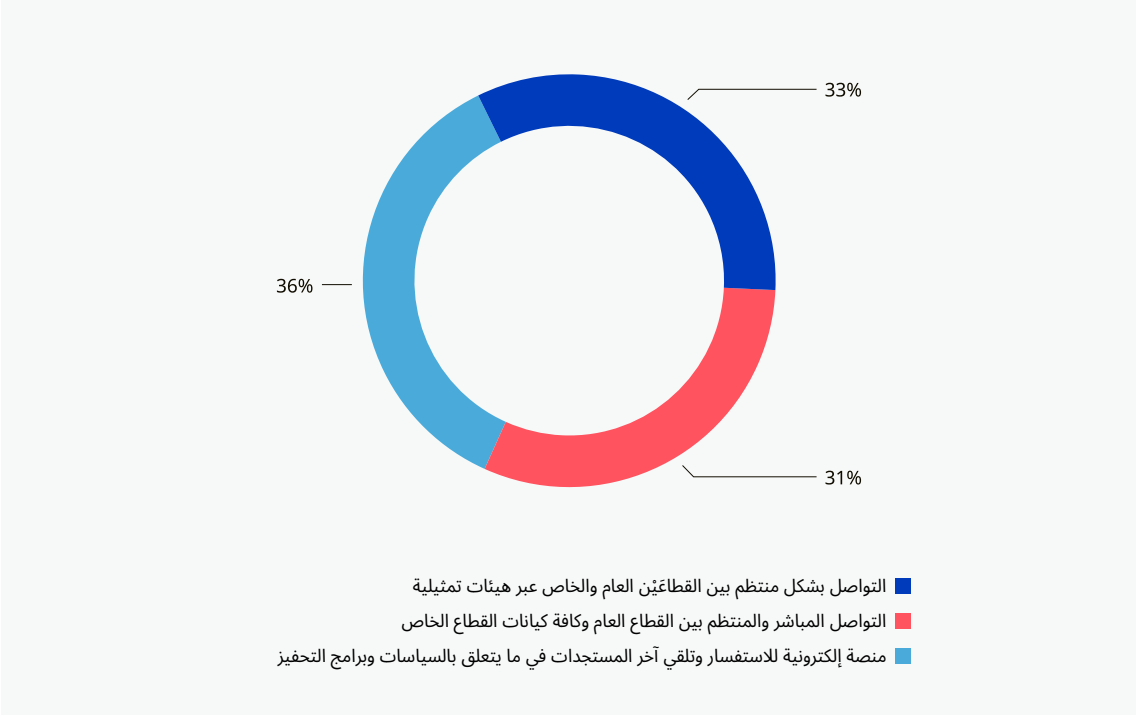

تشير الإجابات عامةً إلى ثغرة في التواصل بين القطاعَيْن العام والخاص، حيث تتوق المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على حد سواء إلى المشاركة لكن وفق أولويات مختلفة قليلاً. وتميل المنشآت الكبيرة إلى المنصات الرقمية المنظمة، بما يتماشى مع حاجتها إلى التواصل المتسق والقابل للوسّع، فيما تفضل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المشاركة المباشرة، وربما تحتاج إلى إرشادات أوضح وتفاعلات شخصية أكثر لمعالجة التحديات الخاصة بها.

بالإضافة إلى ذلك، أعرب 90 في المائة من المشاركين في الدراسة عن استعدادهم للمشاركة في المستقبل في الحوار بشأن العمل المناخي وسياسات الاستدامة، حيث أبدى 62 في المائة منهم اهتمامهم بإجراء مشاورات حضورية وعبر الإنترنت، فيما فضّل 36 في المائة منهم التواصل المكتوب أو عبر الإنترنت حصرًا. ويعكس هذا المستوى العالي من الاهتمام استعداد مؤسسات الأعمال للامتثال لأهداف الاستدامة الوطنية، شرط أن يكون التواصل داعمًا وشفافًا. وأشار 10 في المائة فقط إلى أن الحوار بشأن السياسات المناخية لم يندرج ضمن خطّتهم الاستراتيجية.

تسلّط هذه الملاحظات الضوء على الحاجة الملحة إلى اعتماد آليات حوار اجتماعي موثوقة ومنظمة، يمكن أن تحفز القطاع الخاص على الامتثال بفعالية أكبر لأهداف الاستدامة الوطنية. وبخلاف ذلك، يبقى دور القطاع الخاص مجزأ، حيث تسعى الشركات إلى تنفيذ مبادرات فردية ومنعزلة تفتقر إلى الدعم والتوجيه المتماسكَيْن المطلوبين لتحقيق أثر واسع النطاق. ويعكس قطاع التعليم هذا الشعور، حيث لاحظ ممثلو القطاع أنه من دون التزامات الحكومة من رأس الهرم إلى قاعدته بتحقيق الاستدامة، لن تبادر الشركات الخاصة إلا إلى اعتماد إجراءات محدودة ومستقلة تفتقر إلى الاتساق المطلوب لإحداث تغيير مؤثر.

أفكار ومبادرات إقليمية

في المملكة العربية السعودية، يُظهر إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي تم إنشاؤه ضمن إطار رؤية 2030، التزامًا استراتيجيًا بتعزيز التعاون بين الحكومة وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص. ويعمل هذا الإطار على تيسير مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية الأساسية والمشاريع الرامية إلى تحقيق الاستدامة، حيث يوفّر قنوات منظمة للمشاركة الفعالة. ومن خلال المشاورات وورش العمل واجتماعات أصحاب المصلحة المنتظمة، توفّر الحكومة السعودية منصات يمكن لمؤسسات الأعمال من خلالها المساهمة في إعداد السياسات وتنفيذ الأعمال والمشاريع الاستثمارية الجديدة. وقد جذب هذا النهج التعاوني استثمارات القطاع الخاص إلى القطاعات الأساسية، ما شجع على الابتكار وعزّز كفاءة المشاريع وساهم بالنهوض بأهداف الاستدامة الوطنية.[17]

قطعت سلطنة عُمان خطوات عملاقة في هذا الصدد، من خلال مبادرات مثل أسبوع عُمان للاستدامة[18]، الذي يعزّز التواصل الفعال بين الحكومة وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص. وتؤكد هذه المنصة على التعاون بين مختلف القطاعات، ما يمكّن مؤسسات الأعمال من مزامنة جهودها في مجال الاستدامة مع الأهداف الوطنية المتعلّقة بالبيئة. وقد صُممت المناقشات والتفاعلات التي ييسّرها أسبوع عُمان للاستدامة، من أجل تعزيز الشفافية وبناء الثقة المتبادلة، ما يولّد بيئة مؤاتية لتحقيق تقدّم مستدام قائم على التعاون.

وفي موازاة ذلك، عزّزت دولة الإمارات العربية المتّحدة التواصل بين القطاعين العام والخاص من خلال المبادئ التوجيهية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي تحدّد نهجًا منظمًا لتطوير المشاريع. وتؤكد هذه المبادئ التوجيهية أهمية انخراط أصحاب المصلحة، وإنشاء قنوات رسمية للحوار تسمح للشركات الخاصة بالتعبير عن مخاوفها والمساهمة بأفكارها بكلّ فعالية.[19] ومن خلال تعزيز الشفافية والتعاون، سجّلت دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعًا في مشاركة القطاع الخاص في المشاريع المستدامة، وحدّدت بالتالي معيارًا من الممكن للكويت أن تأخذه في الاعتبار.

في قطر، أطلقت مؤخّرًا وزارة البيئة والتغير المناخي بوابة الاستدامة البيئية، وهي منصة إلكترونية مبتكرة تهدف إلى تعزيز النهج التعاوني لتحقيق أهداف الدولة البيئية والمناخية. وتقدّم البوابة أطر عمل خاصة بكل قطاع، تم تطويرها انطلاقًا من أفضل الممارسات الدولية ومعايير الإبلاغ والخبرات المحلية. وتدعم هذه الأطر المؤسسات في جميع القطاعات، من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف البيئية الوطنية من خلال توفير إرشادات وأدوات مصممة بحسب احتياجات كل قطاع، مثل النفط والغاز والتعليم والتصنيع والرعاية الصحية. وقد عززت هذه المبادرة التعاون بين القطاعين العام والخاص، ما أدى إلى إنشاء إطار عمل متماسك يوائم بين مختلف القطاعات والأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ، ويساهم بشكل هادف في تحقيق الرؤية البيئية الطويلة الأجل.

وفي الختام، يبقى القطاع الخاص في الكويت حريصًا على المشاركة في محادثات هادفة ومنظمة مع الحكومة. وفي موازاة ذلك، طوّرت ونفّذت البلدان المجاورة العديد من الحلول من أجل التواصل السريع والمفتوح. ومن الممكن اعتماد هذه الحلول بسهولة وتكييفها كي تتناسب مع أولويات الكويت الوطنية.

17. الشراكات ضمن القطاع الخاص.
18. أسبوع عُمان للاستدامة، "حدود جديدة للاستدامة".
19. حكومة الإمارات العربية المتّحدة، "الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص".

◄ موجز عن الثغرات والتوصيات

مع انتقال الكويت إلى اقتصاد ومجتمع عادلَيْن ومستدامَيْن بيئيًا، يستفيد القطاع الخاص من فرص شتّى ويواجه في مقابل ذلك، تحديات جمّة. فمن دون دعم حكومي متماسك وسياسات واضحة، تواجه العديد من الشركات صعوبات في تبني ممارسات موحّدة لتحقيق الاستدامة. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الوعي داخل القطاع الخاص، إلا أن السياسات غير الواضحة واللوائح غير المتّسقة والحوافز المحدودة تمنع مؤسّسات الأعمال من الالتزام بالكامل بمبادرات الاستدامة. وبالنسبة إلى تلك الشركات المنخرطة في الأسواق العالمية، فقد تحوّل التركيز نحو تلبية المعايير الدولية، ما يولّد تباينًا بارزًا، حيث تواجه الشركات التي تركّز على المستوى المحلي خطر التخلف عن الركب في اعتماد ممارسات الاستدامة. وبإمكان هذا التباين أن يعيق تقدم القطاع الخاص جماعيًا نحو تحقيق الأهداف المناخية المشتركة المتمثّلة في خفض انبعاثات الكربون.

وتضيف التحديات المالية طبقة أخرى من التعقيد. فالإلغاء المقترح لدعم أسعار الكهرباء والمياه والوقود يهدد الربحية، لا سيما بالنسبة إلى الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. كما أن الافتقار إلى خيارات التمويل الأخضر التي يمكن الوصول إليها، يحدّ من قدرة الشركات على الاستثمار في حلول الطاقة البديلة والتكنولوجيات المنخفضة الكربون. ومؤسسات الأعمال الصغيرة معرضة للخطر أكثر من غيرها، بما أنّ مواردها المحدودة تمنعها من القيام باستثمارات كبيرة في ممارسات أكثر مراعاة للبيئة، ما قد يؤدي إلى إعاقة الابتكار والنمو على مستوى القطاع.

وبغية مواجهة هذه التحديات، من الضروري اتباع نهج منظم وقائم على التعاون. وتشير الأفكار والمعلومات المعمّقة المستقاة من المقابلات إلى أن النهج التنازلي قد يؤدّي دورًا حاسمًا في إذكاء وعي القطاع الخاص بضرورة الانتقال إلى اقتصاد دائري منخفض الكربون. ومن شأن عقد حلقات عمل منتظمة وحوار منظم بين كيانات القطاعَيْن العام والخاص، أن يسهل هذا الفهم المشترك ويضمن التوافق على الأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ. ومن شأن الحوار المتّسق أن يمكّن القطاع الخاص من تبني مبادرات منخفضة الكربون بثقة أكبر، وأن يسرّع انتقاله إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا مع تعزيز الانتقال العادل للعمال وانتقال الشركات الأصغر حجمًا، من خلال برامج المهارات ومبادرات دعم الأعمال الخضراء. كما قد يساعد الوصول إلى آليات التمويل الأخضر والتكنولوجيا وفرص العمل الجديدة القطاع الخاص، على الانتقال بشكل أسرع إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وعلى الرغم من هذه التحديات، هناك الكثير من الجوانب التي تدعو إلى التفاؤل. فتيار جارف تصاعدي يؤثر بشكل إيجابي على المدى المتوسط إلى الطويل، على الاتجاه الوطني.

الركيزة الأساسية	الثغرة التي تمّ تحديدها	التدابير والإجراءات الموصى بها
1. تقييم المساهمات المحدّدة وطنيًا	عدم توفّر خارطة طريق مفصّلة للتنفيذ، لا سيّما في ظلّ عدم انخراط القطاع الخاص في تحقيق الأولويات الوطنية.	إعداد خارطة طريق منظمة وقابلة للتنفيذ تتضمن جداول زمنية وبرامج تجريبية ومؤشرات أداء رئيسية قابلة للقياس لكل قطاع مشارك في المساهمات المحددة وطنيًا. ينبغي أن تسلط خارطة الطريق هذه الضوء على آليات التعاون بين الكيانات العامة والشركاء من القطاع الخاص، بغية ضمان المواءمة والمساءلة.
	عدم كفاية أنظمة جمع البيانات والرصد.	إعداد نظم صارمة للرصد والإبلاغ بغية تتبع مساهمات القطاع الخاص في خفض انبعاثات غازات الدفيئة. تنفيذ متطلبات الإبلاغ السنوي لكبار مسببات الانبعاثات مع إتاحة البيانات أمام الرأي العام، بغية ضمان الشفافية وتشجيع العمل المستدام.
2. التوعية والتحديات والدعم المطلوب	إنّ اللوائح غير المتسقة وغير الواضحة بشأن الاستدامة تصعّب على القطاع الخاص المشاركة بفعالية في المبادرات الوطنية لخفض الكربون، كما أنّ القطاع الخاص لا يستطيع سد الفجوة بمبادرات تصاعدية حصرًا.	تحديد أهداف وأطر عمل منقحة لتحقيق الاستدامة بالتنسيق الوثيق مع القطاع الخاص وعقد مشاورات لدمج السياسات والبرامج والمبادرات الاستراتيجية الكاملة، التي تستفيد من جهود القطاع الخاص وتتماشى مع الأولويات الوطنية المتعلقة بالمناخ.
	انخفاض معدلات المشاركة في برامج الإبلاغ الدولية وتقارير الشركات بشأن غازات الدفيئة وقوائم الجرد، ما يؤدي إلى وضع تنافسي غير مؤاتٍ للكيانات المحلية في الأسواق الإقليمية والدولية.	إذكاء الوعي بمواضيع الاستدامة. تعزيز الوصول إلى أطر العمل الدولية (مثل مبادرة الإبلاغ العالمية بشأن والبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة) من خلال توفير برامج مدعومة أو أدوات إبلاغ مبسّطة تتماشى مع هذه المعايير، إلى جانب إمكانية الوصول إلى التدريب والإرشاد في ممارسات الإبلاغ. ما قد يشجّع على اعتمادها على نطاق أوسع بين الشركات الأصغر حجمًا. ومن ثمّ، فرض متطلبات تنظيمية تدريجية على مؤسسات الأعمال لتتبع انبعاثات غازات الدفيئة، إلى جانب تقديم الدعم المالي والأدوات التكنولوجية بغية تيسير هذه العملية.
	الافتقار إلى برامج متخصصة لتنمية القوى العاملة، تهدف إلى تجديد مهارات العمال لتلبية الأدوار الناشئة في القطاعات المنخفضة الكربون والقطاعات التي تمر بمرحلة انتقالية، وعدم كفاية الدعم وفرص التدريب للموظفين الذين ينتقلون من الوظائف الكثيفة الكربون إلى خيارات الاستخدام المستدام.	اعتماد برامج شاملة ومتوائمة دوليًا لتنمية المهارات، تهدف إلى دعم عملية تجديد مهارات القوى العاملة والارتقاء بها في القطاعات المستدامة والقطاعات التي تتحول إلى قطاعات منخفضة الكربون. التعاون مع الإدارات المسؤولة عن التعليم والتدريب التقني والتعليم العالي، بغية إنشاء أو تحديث برامج منظمة تركّز على مهارات التخضير بالشراكة مع ممثلي القطاع الخاص. قد تشمل هذه الاستراتيجية برامج العمل والتلمذة الصناعية في الصناعات المنخفضة الكربون وشراكات مع المؤسسات التعليمية الأجنبية والقادة في مجال المهارات الخضراء وبرامج التدريب.

الركيزة الأساسية	الثغرة التي تمّ تحديدها	التدابير والإجراءات الموصى بها
3. فعالية الأدوات السياساتية الحكومية في تعزيز الممارسات المستدامة المنخفضة الكربون لمؤسسات الأعمال الخاصة	يتردد القطاع الخاص في اعتماد تدابير شاملة للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. تشمل الحواجز التي تعيق الانتقال، القصور التقني، وعدم كفاية البنية التحتية، وعدم استعداد القطاع للانتقال، والافتقار إلى آليات الدعم المالي.	إنشاء سلسلة من برامج الدعم التكنولوجي وتطوير الأعمال خاصة بكلّ قطاع، تساعد مؤسسات الأعمال على التخطيط لمشاريع منخفضة الكربون وتنفيذها. وينبغي أن يشمل ذلك المساعدة التقنية وتدريب القوى العاملة والوصول إلى التمويل والأسواق. إطلاق حملات توعية وحلقات دراسية صناعية تسلّط الضوء على الفوائد الملموسة للتكنولوجيات والممارسات المنخفضة الكربون
	الافتقار إلى أدوات قطاعية للدعم المالي من أجل تحقيق الاستدامة، وعدم قدرة القطاع الخاص على تمويل مشاريع متطورة منخفضة الكربون.	إنشاء آليات قطاعية للتمويل الأخضر، بالتعاون مع القطاع المصرفي الخاص، بغية جذب المستثمرين نحو استخدام التكنولوجيا النظيفة وتعزيز الوصول إلى التكنولوجيا والممارسات المستدامة.
	الافتقار إلى الاتساق والتناغم في تنفيذ السياسات عبر المشهد الاقتصادي الوطني.	إنشاء فرق عمل متوائمة تعتمد تدابير تشغيلية شاملة من شأنها أن تضمن توافق السياسات الوطنية وفعاليتها.
	قد يولّد رفع الدعم التدريجي، في غياب آليات الدعم المناسبة، تحديات جمّة، لا سيما بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسّطة الحجم، ما يبطئ عملية تحول القطاع الخاص ويعيق النمو الاقتصادي.	تطبيق نهج تدريجي لخفض الدعم، مقترنًا مع حوافز وبرامج دعم شاملة لتدابير ومعدات كفاءة الطاقة. ينبغي أن تضمن هذه الاستراتيجية انتقالًا عادلاً من خلال إتاحة الوقت الكافي للقطاع الخاص كي يوائم نماذج الأعمال مع الرؤية الوطنية. ينبغي أن تخفض المراحلُ الأولى الدعمَ تدريجيًا مع إدخال الصناديق والحوافز الخضراء، على أن يلي ذلك إلغاء الدعم بالكامل عندما يثبت استقرار السوق. وينبغي أن تلغي المرحلة النهائية الحوافز تدريجيًا بمجرد بناء اقتصاد قادر على الصمود ومنخفض الكربون.
4. التواصل بين القطاعَيْن العام والخاص	يعاني القطاع الخاص من عدم وضوح اللوائح، كما أنّه لا يشارك بشكل سليم في مشاريع الاستدامة الاستراتيجية على المستوى الوطني.	بالشراكة مع ممثلي القطاع الخاص، يجب إطلاق حوار بين القطاعين العام والخاص يتناول الاستدامة، ويتم خلاله تبادل معلومات واضحة وقابلة للتنفيذ خاصة بالقطاع الخاص وتتعلق بتحديث الأطر السياساتية. من الممكن الاستفادة من هذا الحوار من خلال منصة من شأنها أن توفّر أيضًا المعلومات إلى الحكومة بشأن تصور القطاع الخاص في ما يتعلق بالتدابير المنفذة. في الوقت نفسه، من شأن المنصة أن تنشر فرص المشاركة في مشاريع الاستدامة على المستوى الوطني، ما يساهم في مواءمة جهود المبادرات التصاعدية في كل قطاع على حدة.

ilo.org/arab-states

International Labour Organization
Regional Office for the Arab States
P.O. Box 11-4088 Riad Solh 1107-2150
Beirut – Lebanon
Beirut@ilo.org